الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة –

كلية: العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم: التاريخ

الرقم التسلسلي

رقم التسجيل:2023239624422

البنية السياسية والظاهرة الحزبية في اسرائيل قبل 1973م وأثرها في عملية الاستيطان

مقدمة لنيل شهادة الماستر في تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

إعداد الطالب: **تحت إشراف الاستاذ الدكتور:**

كمـــال قاسمي **صـــــالح لميـــــش**

أمـــام لجنـــة المناقشـــة:

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
01	عبد المالك بوقزولة	دكتور	محمد بوضياف بالمسيلة	رئيسا
02	صالح لميش	أستاذ محاضر	محمد بوضياف بالمسيلة	مشرفا ومقررا
03	ابراهيم مرزقلال	دكتور	محمد بوضياف بالمسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية 2024/2023

الإهداء

إلى روح والدي الطاهرة طيب الله ثراه،

إلى الوالدة الكريمة حفظها الله وأطال في عمرها،

إلى زوجتي العزيزة الغالية التي تعبت معي في إنجاز هذا العمل،

إلى قرة عينينا محمد عبد الغفور، أسيل، إخلاص المقبلة على امتحان شهادة البكالوريا،

أسأل الله أن يوفقها وأن ينبتهم نباتا حسنا،

الى كل من يشق طريق العلم والمعرفة

اهدي هذا العمل المتواضع.

كلمة شكر

أتوجه بالشكر أولا إلى الله عز وجل على توفيقه لي في إتمام هذا العمل المتواضع،

كما أتوجه بالشكر إلى الأستاذ المشرف الدكتور صالح لميش على إشرافه وتوجيهاته القيمة،

إلى اللجنة الموقرة التي قبلت مناقشة هذا العمل،

إلى جميع أساتذتي الأفاضل، إلى كل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو بعيد،

إلى هؤلاء جميعا أقول لهم شكرا لكم.

مـقـدمـــــة :

تعد البنية السياسية والظاهرة الحزبية في إسرائيل قبل عام 1973 من العوامل الأساسية التي شكلت مسار تطور الدولة العبرية وساهمت بشكل كبير في تحديد سياساتها الداخلية والخارجية، بما في ذلك عملية الاستيطان. منذ تأسيس الدولة عام 1948، شهدت إسرائيل تطورات سياسية واجتماعية متسارعة تأثرت بالعديد من العوامل، بما في ذلك التوترات الإقليمية والصراعات مع الجيران، وأيضا التحديات الداخلية المتعلقة بالاندماج السكاني والاستيطان.

الأحزاب السياسية في لإسرائيل، مثل حزب الماباي، الليكود، وحزب المفدال لعبت أدوارا محورية في تشكيل السياسات الحكومية واتخاذ القرارات المتعلقة بالاستيطان. كانت هذه الأحزاب تتبنى رؤى مختلفة حول كيفية إدارة وتطوير الأراضي الإسرائيلية، مما ساهم في صياغة السياسات المتعلقة بتوزيع الموارد، تطوير البنية التحتية، وتعزيز الاستيطان في المناطق المختلفة.

قبل عام 1973م، تأثرت عملية الاستيطان بالتحولات السياسية الحادة والقرارات الاستراتيجية التي اتخذتها الأحزاب الحاكمة، والتي كانت تسعى لتحقيق أهدافها السياسية والأيدلوجية. هذه الديناميكية السياسية أسهمت في رسم معالم النمو والتوسع الاستيطاني، مما ترك أثرا عميقا على الواقع الجغرافي والسياسي في المنطقة.

طرح الإشكالية:

تتجلى الإشكالية الرئيسية في دراسة هذا الموضوع في تعقيد العلاقة بين الديناميات السياسية الداخلية والقرارات الاستيطانية. في هذه الفترة، كانت الأحزاب السياسية المختلفة تتبنى استراتيجيات متباينة تتعلق بالاستيطان، مما انعكس على تطوير السياسات الحكومية بطرق متعددة.

وتتضمن هذه الإشكالية النقاط التالية:

1-تطورت الصهيونية والدور الذي لعبته لقيام دولة إسرائيل سنة 1948م؟

2-مميزات العمل السياسي وكيفية صياغة القرار في إسرائيل في ظل تأثير الصراعات الداخلية الحزبية؟

3-الخصائص المميزة للظاهرة الحزبية والدور الذي لعبته الأحزاب في العملية الاستيطانية؟

أسباب اختيار الموضوع:

أولا أهمية التاريخ السياسي لإسرائيل حيث شهدت هذه الفترة تغيرات حاسمة في كيفية تشكيل السياسات الإسرائيلية، مما يؤثر بشكل مباشر بشكل مباشر على فهم الوضع الحالي في المنطقة.

ثانيا تعقيد السياسات الاستيطانية خاصة وان عملية الاستيطان كان لها تأثير كبير على الصراع الفلسطيني -الاسرائيلي وعلى التحولات السياسية والجغرافية في المنطقة.

ثالثا فهم الديناميات الحزبية من خلال تحليل الظاهرة الحزبية، وكشف كيفية تأثير الاحزاب السياسية على صنع القرار والسياسات الوطنية، بما في ذلك عملية الاستيطان، والوقوف على كيفية تداخل المصالح الحزبية مع الأهداف الوطنية.

وبالتالي يعتبر هذا الموضوع ذا اهمية كبيرة لمن يسعى لفهم التاريخ السياسي والاستيطاني لإسرائيل لهذا وضعنا الفرضيتان التاليتان:

1- اعتبار قيام اسرائيل مبني على أساس ديني وما الظاهرة الحزبية إلا غطاء للرأي العام الدولي.

2- سيطرت بعض الأحزاب السياسية على السلطة يضفي صفة العنصرية على الكيان الصهيوني.

ومن هنا اقتصر بحثنا على معالجة قيام دولة اسرائيل ومؤتمراتها واتفاقياتها المبرمة، وأحزابها السياسية ودورها في العملية الاستيطانية، حيث قسم إلى أربعة فصول:

اولا الفصل التمهيدي:

والذي جاء تحت عنوان جذور الحركة اليهودية حيث حاولنا ان ندرس في مبحثه الاول وجود اليهود في المشرق وشبه الجزيرة العربية منذ ظهور سيدنا موسى عليه السلام إلى غاية خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه وفتحه للقدس وإخراج اليهود منها، لندخل المبحث الثاني ونرى مدى تعلق اليهود بالتلمود الذي وضعوا فيه حقهم التاريخي في أرض فلسطين مع محاولة لإبراز بعض التناقضات وبعض تخاريف التلمود، وفي المبحث الثالث ندرس اليهود في العالم الاوربي وموجات اضطهادهم في فرنسا وبريطانيا وروسيا والمانيا وغيرها.

ثانيا الفصل الاول:

وقد جاء تحت عنوان الحركة الصهيونية مفهومها وتطوراتها في ثلاثة مباحث ندرس خلالها نشاط ومفهوم وتطور الحركة الصهيونية ابتداء من مفهومها فوضع برنامج بال بسويسرا إلى دورها في مؤتمر الصلح 1919 م وصولا إلى الانتداب البريطاني ووضع " هاربيرت صاموئيل" حاكما أولا في فلسطين مع إظهار أهم أعماله إلى قيام دولة إسرائيل سنة 1948 م بعد المؤامرة التي أحبكت خيوطها كل من هيئة الأمم المتحدة والدول الأوربية لتضيع فلسطين وتصبح في أيادي قذرة تعمل على طمس معالم الحضارة الإسلامية والعربية.

ثالثا الفصل الثاني:

وقد جاء تحت عنوان إطار الممارسة السياسية في اسرائيل والذي سنحاول في مبحثه الأول إيضاح جذور العمل السياسي في اسرائيل أين سنبحر في الفكر السياسي وذلك

بإعطاء مفهوم السلطة والشرعية ثم النظام، وكيفية صنع القرار السياسي في إسرائيل وصولا الى انواع الممارسة السياسية وأجهزتها لنخرج في الأخير بهذا النمط السياسي وإعطاء تقييم له كنموذج مميز عن الأنماط الأخرى.

ورابعا الفصل الثالث:

والذي جاء تحت عنوان الظاهرة الحزبية في اسرائيل لندرس فيه ظهور الظاهرة الحزبية وخصائصها ثم رسم صورة للبناء السياسي في إسرائيل من خلال التطرق إلى حزب "الماباي" وأحزاب اليسار الأخرى إضافة إلى أحزاب اليمين والتي تمثل الأحزاب الدينية والعلمانية إضافة إلى الكتلة العمالية "الهستدروت" وصولا الى دورها في عملية الاستيطان بالرغم من تعددها واختلافها في العديد من القضايا.

أما في الخاتمة استخلصنا مجموعة من العبر والنتائج أهمها أن إسرائيل قائمة على أساس ديني هدفها السيطرة على العالم بكل الطرق المشروعة والغير مشروعة، كما أنه يجب على الدول العربية والإسلامية التفطن لما يحاك ضدها من مؤامرات تستهدف دينها وكيانها.

ولهذا يجب العمل بما جاء في قوله تعالى:" **واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا**".

الصعوبات:

تتمثل اساسا في قلة المصادر والمراجع المهمة في البحث، وكذا صعوبة الموضوع لاسيما الوصول الى أكبر عدد ممكن من الآراء والمخططات، اضافة الى مشكل قلة الوقت بسبب الانشغالات اليومية مع العائلة والابناء من جهة والعمل ومن جهة اخرى، اضافة الى جمع المادة العلمية وترتيبها وتنظيمها واستخراج ما يتطلبه البحث.

المنهج المتبع:

بما اننا بصدد دراسة تاريخية وصفيه لتطور الكيان الصهيوني، بداية من وجود اليهود في المشرق في عهد سيدنا موسى عليه السلام وفتح المسلمين للقدس واخراجهم منها وتشتتهم

في العالم وتعرضهم للاضطهاد في الدول الاوربية، الى عقدهم لأول مؤتمر وضع فيه مخطط قيام الدولة وسبل السيطرة على العالم، مع تسليط الضوء على كيفية صنع القرار السياسي والاجهزة المسؤولة عنه واعطاء تقييم لهذا النمط السياسي كنموذج مميز عن غيره، وصولا الى رسم صورة للبناء السياسي في اسرائيل ودور هذه الاحزاب في العملية الاستيطانية رغم تعددها واختلافها.

لذلك فإننا نعتمد على المنهج التاريخي والوصفي دون أن نغفل عن المنهج التحليلي.

الفصل التمهيدي:

جذور الحركة اليهودية.

المبحث الاول: اليهود في المشرق وشبه الجزيرة العربية.

المبحث الثاني: اليهود والتلمود.

المبحث الثالث: اليهود في العالم الاوربي.

المبحث الاول: اليهود في المشرق وشبه الجزيرة العربية.

كان أول ظهور لليهود في شبه الجزيرة العربية منذ ثمانية عشر قرن خلت فهم أتباع النبي الكريم " موسى " عليه السلام، من أبناء يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم[1]، حيث عاش يعقوب وأبنائه في أرض كنعان ولقب نفسه بإسرائيل[2]، ثم غادر أرض كنعان إلى مصر سنة 1956 قبل الميلاد.

والفترة الذهبية لحكمهم بدأت في تأسيس مملكة سيدنا "داود" عليه السلام سنة "1095" قبل الميلاد ،واستمر ملكه 40 سنة ، جاء بعده ابنه سليمان عليه السلام فحكم اربعين سنة أخرى انتهت بوفاته سنة 975 قبل الميلاد، فخلفه ابنه رحبعام الذي انقسمت مملك اليهود في زمنه إلى قسمين شمالية دامت نحو 250 سنة وانتهت سنة 721 قبل الميلاد، عند غزو الآشوريين لها حيث لم تقم لليهود بالمنطقة قائمة بعدها ، أما المملكة الجنوبية فقد عاشت أكثر من أختها وتعرضت إلى العديد من الغزوات من الشرق ومن الجنوب الى أن غزاها الآشوريين سنة 677 قبل الميلاد ، وفي سنة 610 قبل الميلاد اجتاحها فرعون مصر ، ثم جاءت نهايتها على يد ملك بابل الذي غزاها سنة 606 قبل الميلاد ثم دخل الفرس فلسطين سنة 538 قبل الميلاد وسمحوا بعودة قلة من اليهود إليها بعد أن شردوا ونكلوا منها ، الى أن احتلها " الإسكندر المقدوني" سنة 332 قبل الميلاد.

وفي سنة 63 قبل الميلاد اجتاحها الرومان واستباحوا الهيكل وفتكوا بالسكان وشردوا اليهود وطردوهم وحرموا عليهم دخول فلسطين سنة 132 ميلادي أي بعد ميلاد "المسيح" عليه السلام[3].

---

[1] – فواد بن سيد عبد الرحمان الرفاعي، حقيقة اليهود، دار الشهاب الجزائر، ط1، 1986، ص2.

[2]–عبد الله التل، خطر اليهودية العالمية على الإسلام والمسيحية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، ط2 ،1989، ص23.

[3]–عبد الله التل، المرجع السابق، ص 24.

حيث مرت هذه الفترة دون أن يوجد بهذه الأرض يهودي بعد أن حقق " عمر بن الخطاب " رضي الله عنه قول "الرسول" صلى الله عليه وسلم قبل وفاته بأن لا يجتمع في جزيرة العرب دينان[1].

ومن خلال ما تقدم نلاحظ أن اليهود قد استقروا في المنطقة لمدة لم تتجاوز القرن الواحد من الزمن، ومن ذلك فإنهم لم يكونوا إلا شعبا بلا حضارة، حيث لم يخلفوا في المنطقة أي أثر ينبئ عن حضارة وإنما ما تركوه هو آثار حائط لهيكل، ظلوا يبحثون عنه قرونا عديدة.

ومع هذا فإنهم يزعمون أنهم أحق الناس بفلسطين التي يسمونها " أرض الميعاد". وسعوا لإدخال هذه الفكرة بشتى الطرق في عقول الناس، ولكن الله سبحانه وتعالى قد كشف عن كيدهم ومكرهم في "القرآن الكريم" وزاد عليه رسوله صلى الله عليه وسلم في سنته الشريفة، وهذا بعد أن فضلهم الله على العالمين ثم جعلهم أسفل السافلين، حيث جاء في قوله تعالى: **"وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُۚ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرٗا مِّنۡهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ طُغۡيَٰنٗا وَكُفۡرٗاۚ وَأَلۡقَيۡنَا بَيۡنَهُمُ ٱلۡعَدَٰوَةَ وَٱلۡبَغۡضَآءَ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ كُلَّمَآ أَوۡقَدُواْ نَارٗا لِّلۡحَرۡبِ أَطۡفَأَهَا ٱللَّهُۚ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادٗاۚ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُفۡسِدِينَ"**[2] .

كما أظهر القرآن كفرهم وقتلهم للأنبياء في قوله تعالى: **"وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا مُوسَى ٱلۡكِتَٰبَ وَقَفَّيۡنَا مِنۢ بَعۡدِهِۦ بِٱلرُّسُلِۖ وَءَاتَيۡنَا عِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدۡنَٰهُ بِرُوحِ ٱلۡقُدُسِۗ أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمۡ رَسُولُۢ بِمَا لَا تَهۡوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسۡتَكۡبَرۡتُمۡ فَفَرِيقٗا كَذَّبۡتُمۡ وَفَرِيقٗا تَقۡتُلُونَ"**[3].

---

[1]– محمد سيد طنطاوي، بنو إسرائيل في القرآن والسنة، دار حراء، القاهرة، ط1، 1969، ص 333.

[2] – سورة المائدة، الآية 64.

[3] – سورة البقرة، الآية 87.

وقوله تعالى: "**إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقۡتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيۡرِ حَقّٖ وَيَقۡتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأۡمُرُونَ بِٱلۡقِسۡطِ مِنَ ٱلنَّاسِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٖ**"[1] .

وقوله تعالى على مكرهم بعد **بسم الله الرحمان الرحيم** **وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُۖ وَٱللَّهُ خَيۡرُ ٱلۡمَٰكِرِينَ**"[2]

[1] – سورة آل عمران، الآية 21.

[2] – سورة آل عمران، الآية 54.

المبحث الثـــــاني: اليهـــــود والتلمـــــود

بعد تشتيت اليهود في كافة أنحاء المعمورة أخذ حكماؤهم وبعض كبار "الحاخامين" – رجال الدين اليهود– منهم يضعون "كتاب التلمود" الذي له قيمة كبيرة لديهم، وسلطة قوية عليهم حيث تعتبر تعاليمه بالنسبة لهم (إلهية) إلزامية وثابتة وغير متغيرة.

والتلمود هو كتاب تعليم ديانة آداب اليهود ويحتوي على إيضاح وتفسير ما ألتبس في شريعة موسى عليه السلام.

وهو مركب عجيب لآراء متناقضة أحيانا، وأمثال وأحكام، وهو يختلف عن التوراة كثيرا في أحكامه، إذ أنه يبيح الربا وتقديم الأطفال قربانا للآلهة رغم تحريم التوراة لهذا، كما يبيح الغش والقتل[1].

كما يبث فيهم روح السيطرة على العالم ويعلمهم كيف يعاملون الناس حيث جاء التلمود حسب زعمهم "يا ببنو إسرائيل، أنتم بنو البشر لأن أرواحكم من روح الله، أما باقي الأمم فهي كالكلاب والحمير لأن أرواحهم من الروح النجس.... [2]!.

"كما أن اليهودي الصالح في نظر التلمود هو من يقتل أكبر عدد ممكن من غير اليهود ويعاملهم بالغدر والغش والكذب والخديعة وعدم الوفاء ويستنزف اموالهم بالربا والاستغلال والسرقات ويستبيح حرماتهم ومقدساتهم، ولا يحفظ له عهدا ولا ميثاقا"[3].

---

[1] – نصار غليمة، سيطرة إسرائيل على الولايات المتحدة الأمريكية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، بيروت لبنان، ط1، 1981، ص18–27–29.

[2] –سليمان مظهر، حكماء في عمل الشر.....، مجلة العربي، العدد 521، أفريل 2002، عمان، مجلة تصدرها وزارة الإعلام بدولة الكويت، ص87.

[3] – نفسه، ص87.

وهو بالفعل ما يقومون به اليوم في فلسطين، متناسيين أن مخطوطاتهم وآثار تلمودهم وكتب تفسيرهم تروي بلغتهم العبرية حكايات تفضح كل محاولاتهم كما تفضح وجودهم وتاريخهم وتراثهم وحقهم المدعى في الأرض المغتصبة[1].

وهو ما أكده المؤرخ وعالم الآثار الإسرائيلي البروفسور "زئيف هرتزوج" الذي كتب مقالا في صحيفة "هارتس" الإسرائيلية صبيحة يوم 03-10-1999 تحت عنوان "الكتاب المقدس: لا إثباتات على الأرض" اعترف فيه بأن حكايات كتاب "العهد القديم" عن آباء شعب إسرائيل واستيطانهم لمصر والخروج منها وغزو أرض كنعان ومملكة داود وسليمان (عليهما السلام) كانت مجرد أساطير.

وأن حفريات 70 سنة في ما أسماه بـ "أرض إسرائيل" أكدت أنه لم يكن هناك أي شيء لليهود على الإطلاق، واعترف بأن معظم الباحثين الإسرائيليين في علوم الآثار والتاريخ والأنثروبولوجيا كانوا يعرفون هذه الحقائق منذ عشرات السنين، ومع ذلك لم تتغلغل مثل هذه الأمور في الوعى المجتمعي الإسرائيلي[2].

وعن خرافة غزو كنعان فقد أكدت هذا الأثرية البريطانية "كاتلين كينون" التي قامت بالتنقيب حول مدينة أريحا فبرهنت الحفريات التي قامت بها أن مدينة أريحا كانت غير مأهولة في القرن الثالث عشر قبل الميلاد وهو الزمن الذي ذكر كتاب العهد القديم أن أحداث تدمير "يشوع" للمدينة قد وقعت خلاله، فقد وجدت آنية فخارية ترجع إلى للقرن الرابع عشر قبل الميلاد ومنزلا به إبريقا صغيرا يرجع إلى الفترة الزمنية نفسها. ولا شيء ينتسب إلى القرن الثالث عشر قبل الميلاد ، وهكذا كان حال مدينة عاي أيضا حيث قامت بعثتان بالحفر والتنقيب وكانت النتائج متطابقة مع مثيلاتها في أريحا ، من هنا جاء الافتراض أن "يشوع" لم

[1] – نصار غليمة، المرجع السابق، ص26.

[2] – طارق منير، العنف الهستيري الإسرائيلي وسياسة محو الآخر، مجلة العربي، العدد521، افريل 2002، عمان، ص62.

يصل إلى المنطقة أصلا، لأنه لم يكن هناك أي مظهر من مظاهر الحياة في هاتين المدينتين[1].

ومن خلال ما تقدم ورغم كل هذه الاكتشافات والتنقيبات التي أثبتت أن ما جاء في كتاب اليهود المقدس ما هو إلى كذب وافتراء ونفي لحقهم التاريخي في أرض فلسطين، وما جاء فيه من خراب للأمم وتحريف لمنهج موسى عليه السلام إلا أنهم يضعونه دستورا إلاهيا سماويا لا يمكن مخالفته ومخالفة حاخاماته الذين يعملون على كتابة التلمود على حسب ما يتماشى وهواهم، حيث جاء قوله تعالى فيهم بعد بسم الله الرحمان الرحيم "**فَوَيۡلٞ لِّلَّذِينَ يَكۡتُبُونَ ٱلۡكِتَٰبَ بِأَيۡدِيهِمۡ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشۡتَرُواْ بِهِۦ ثَمَنٗا قَلِيلٗاۖ فَوَيۡلٞ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَوَيۡلٞ لَّهُم مِّمَّا يَكۡسِبُونَ**"[2].

[1] – طارق منير، المرجع السابق، ص65.

[2] – سورة البقرة ، الآية 79 .

المبحث الثالث: اليهـــــود في العـــالم الأوربـــي

بعد أن أخرج أغلب اليهود من أرض فلسطين تفرقوا في هذا العالم الفسيح، بدءا من بحر قزوين في القوقاز أين تمركزوا ثم زحفوا إلى روسيا ثم إلى شرق أوربا فغرب أوربا ثم إلى العالم الجديد أمريكا.

وبهذا التفرق والتشتت تبخرت مشاريعهم وتركزت جهودهم في تثبيت فكرة العودة في نفوسهم، كما عملوا على ترسيخ عاداتهم القديمة وطقوسهم الخاصة في نفوس الأفراد، وهو ما ساعدهم على حياة الانطواء[1].

ولكن هذا الانطواء وحياة العزلة لم تمنعهم من تبني سياسة دفاعية عامة، وهذا بإنشاء العشرات من الجمعيات السرية مثل الماسونية، والصليب الوردي[2].وعلى الرغم من العزلة والحيطة إلا أنهم لم يسلموا من اضطهاد الأوربيين سواء في الشرق أو في الغرب.

ففي بريطانيا مثلا لقي اليهود ألوانا من العذاب وأصنافا من القتل والتشريد بسبب إجرامهم وفتنتهم وكان هذا في عهد الملك "إدوارد الأول" 1273 ميلادي والذي أصدر أمرا يحرم على اليهود التعامل بالربا، ورهن الأراضي، ولكنهم لم يمتثلوا لأمره بل سرقوا جزءا كبيرا من الذهب وهو ما أدى إلى إعدام مائتين منهم، وفي سنة 1289ميلادي زادت شكاوى الإنجليز منهم وأصدر قرار بطردهم ولم يعودوا إليها بعد حوالي ثلاثة قرون أين أعادهم اللورد "كروميل"1656ميلادي[3].

[1] – محمد سيد طنطاوي، المرجع السابق، ص337.

[2] – محمد سيد طنطاوي، المرجع نفسه، ص338.

[3] – عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي، دار النهضة العربية، القاهرة، ط2، 1989، ص 487.

وفي فرنسا تعرضوا لنقمة الشعب الفرنسي لأنهم كانوا سببا في تدمير اقتصادهم الوطني حيث أنه في عهد الملك لويس التاسع "1241-1270" أصدر أمرا بإلغاء ثلث ما لليهود على فرنسا من ديون، كما أصدر أمرا بإحراق جميع كتبهم المقدسة خاصة التلمود، وفي سنة 1321 ميلادي عهد "فليب الوسيم" طردوا من فرنسا ولو يعودوا إليها حتى القرن السادس عشر ميلادي[1].

وفي ألمانيا عاش اليهود منذ القرن الثامن للميلاد واستغلوا الألمان كثيرا حتى ثاروا عليهم وكشفوا أمرهم فأصدر الإمبراطور "غيوم" أمرا بطردهم ما بين القرنين الثاني عشر والرابع عشر للميلاد وآخر ما لقاه اليهود في ألمانيا من تعذيب وطرد وتنكيل فكان في عهد "هتلر"[2] .

وفي روسيا كان يقيم عدد كبير من اليهود والذين استعملوا أثناء اقامتهم بها كل الوسائل الخبيثة للتدمير والتخريب مما جعل الروس يضطهدونهم ابتداء من 1648ميلادي إلا أن معاداتهم الفعالة ظهرت في آواخر القرن التاسع عشر ميلادي بحدوث مذابح ضد اليهود بعد مقتل قيصر روسيا "ألكسندر الثاني".وبدأت بذلك المواجهة المعادية من قبل اليهود[3].

وبذلك كانت سنة 1881ميلادية سنة انتقالية لليهود إذ تحولت من حركة الهيسكالا إلى حركة أحباب صهيون ليدخل بذلك اليهود تأطيرا وسياسة جديدة[5].

ومن خلال هذه المعطيات التي تثبت وتجسد لنا جلاء اليهود أين ما ذهبوا نظير أعمالهم وأفعالهم المشينة حيث جاء في قوله تعالى: **"لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى**

---

[1] – محمد سيد طنطاوي، المرجع السابق ، ص 336.

[2] – نفسه ، ص339.

[3] – عبد الرحمان أبو عرفة، التطبيق العملي للصهيونية، دار الجيل للنشر، بيروت، ط1، 1981م، ص44.

[4] – إبراهيم مياسي، التواطؤ الاستعماري الصهيوني في المشرق، مجلة التاريخ، الجزائر،1990، ص190.

قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلۡمُرۡجِفُونَ فِي ٱلۡمَدِينَةِ لَنُغۡرِيَنَّكَ بِهِمۡ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَآ إِلَّا قَلِيلٗ مَّلۡعُونِينَۖ أَيۡنَمَا ثُقِفُوٓاْ أُخِذُواْ وَقُتِّلُواْ تَقۡتِيلٗا"[1].

وهذه الاضطهادات والمذابح والتشريد والتشتيت الذي عرفوه جعلهم يطمحون إلى لم الشمل في أرض وعدوا بها في تلمودهم ودياناتهم المحرفة وهي فلسطين وبدءوا يخططون ويحيكون المكائد والمؤامرات لذلك، حيث أسسوا جمعيات سرية واستحدثوا فيها هذه الحركة الصهيونية فإلى أي مدى وصل بها اليهود؟

[1] – سورة الأحزاب، الآية 60–61.

الفصل الاول:

الحركة الصهيونية، مفهومها وتطورها.

المبحث الاول: مفهوم الحركة الصهيونية

المبحث الثاني: مؤتمر بال بسويسر 1897 وتطور الحركة الصهيونية الى مؤتمر الصلح 1919.

المبحث الثالث: الصهيونية من الانتداب 1922 الى قيام دولة اسرائيل 1948.

المبحث الأول: مفهوم الحركة الصهيونية:

اختلفت آراء المفكرين والمؤرخين في ضبط مفهوم واضح ودقيق لهذه الحركة، حيث ظهرت الصهيونية التي تنتسب إلى جبل صهيون الواقع على المشارف الجنوبية لمدينة القدس لأول مرة كأيديولوجية سياسية منظمة في أواخر القرن التاسع عشر ميلادي، إذ عرفت بأنها مجموعة من المعتقدات التي تهدف إلى تحقيق برنامج بال، الذي وضع سنة 1897ميلادية، بشكل عملي، وعلى ذلك فالصهيونيون هم الذين يعتبرون الطائفة المعرفة باسم اليهود شعبا قوميا مستقلا ينبغي إعادة توطينه ككيان سياسي مستقل في فلسطين[1].

وقد قدم الأستاذ إبراهيم خليل أحمد مفهوما لها حيث قال أنها "مذهب ديني في ثوب وطني، خطت خطواتها الأولى في حيز التنفيذ عام 1882ميلادي، ثم انعقد أول مؤتمر صهيوني عام 1987ميلادي، وتم فيه التخطيط للدعوة الصهيونية، فارتبط المؤتمر الأول بالاضطهاد الذي أصابهم في روسيا، والثاني العداء الفرنسي لليهود إبان "قضية دريفوس""[2].

وفي الحقيقة إنها بمثابة أداة أو بالأحرى سلاح يعمل على جعل جميع اليهود يؤمنون بها ويدرجون تحت سياستها قبل كل شيء، وهذا ببعث الحمية الدينية في صفوف اليهود.

حيث صورت الصهيونية اليهود على أنهم شعب الله المختار وادعت أن الدولة اليهودية القديمة كانت في فلسطين ذات الطابع اليهودي في العقيدة الدينية والتاريخ واللغة والحضارة[3].

---

[1] – عدنان الكيالي، الحركة الصهيونية حركة عنصرية، ط11، ص28.

[2] – إبراهيم خليل أحمد، إسرائيل فتنة الأجيال العصور الحديثة، مكتبة الوعي العربي، 1970، ص38.

[3] – يوسف هيكل، فلسطين قبل وبعد، الدار العربية للدراسات والنشر، القاهرة، ط1، ص100.

وعليه فان التوراة المحرفة هي المرجع والمنهج الرئيسي الذي اعتمدت عليه الصهيونية كقولهم شعب الله المختار، العودة إلى الأرض الموعودة، الخلاص، النقاء العرقي، الأمة اليهودية.

ومن هنا فان الصهيونية هي الحقيقة المرة التي جاءت في وجه المسلمين عامة والفلسطينيين خاصة، والذي يؤكده قوله تعالى: "**لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَاوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْۖ وَلَتَجِدَنَّ أَقۡرَبَهُم مَّوَدَّةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّ مِنۡهُمۡ قِسِّيسِينَ وَرُهۡبَانٗا وَأَنَّهُمۡ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ**" [1].

[1] – سورة المائدة، الآية 82.

المبحث الثاني: مؤتمر بال 1897 وتطور الحركة الصهيونية إلى مؤتمر الصلح 1919.

الحركة الصهيونية حركة عنصرية وسياسية تحمل معاني العودة إلى فلسطين واستعمارها واستيطانها إلا أنها فيما بعد اكتسبت طابع سياسيا ودينيا يأخذ على عاتقه فكرة الخلاص واسترداد الكرامة ولم شمل اليهود وهذا بعد فترة الازدهار التي عرفها اليهود في العديد من الجوانب وخاصة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية بعدما تجرعوا المر في فترة العصور القديمة والوسطى.

ويظهر هذا التقدم خاصة في القرن الثامن عشر ميلادي، حيث تمتع اليهود الألمان بكثير من الامتيازات التي اوجدت لهم إنتاجا فكريا ودينيا جاء لخدمة روح الحركة السياسية التي تربط فكرة الأرض والمملكة المدعاة، إضافة إلى القوة الاقتصادية اليهودية التي ظهرت في فرنسا وأوربا عامة التي تتجلى في "آل روتشيلد" والثروة التي تمتلكها.

وفي العقد الاخير من النصف الثاني للقرن التاسع عشر ظهرت شخصية "تيودور هرتزل" وهو نمساوي يهودي حيث أنه بشر بالصهيونية الحديثة في المجال الدولي حيث دعا اليها وقاد أسلوب عملها وأرسى الكثير من قواعدها والتي ظهرت في شكل حركة عالمية منظمة سنة 1897 ميلادي، بعدها أصدر "هرتزل" كتابه "الدولة اليهودية" سنة 1896ميلادي، مطالبا بعقد مؤتمر صهيوني يدرس قضية اليهود المشتتين في العالم، لتدخل الصهيونية حيز التنفيذ بعد ثبوت فكرها وعقد مؤتمر "بال" بسويسرا في 09 أوت 1897 ميلادي، الذي حضره 204 من كبار اليهود في العالم ولم يكونوا منتخبين بطبيعة الحال، إلا انهم بحثوا مشاكلهم ووضعوا ما يعرف "ببرنامج بال"، والذي قال عنه الكاتب اليهودي "إسرائيل كوهين" في كتابه" تاريخ مختصر للصهيونية" قرار المؤتمر الرئيسي هو: "إن هدف الصهيونية هو إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين يضمنه القانون العام"[1].

[1] – صابر طعيمة، التاريخ اليهودي العام، دار الجيل، بيروت، ج1 ، ط3، ص196.

وأما الوسائل التي قررها المؤتمر لتحقيق غايتها الصهيونية فقد جرى تعدادها على النحو التالي:[1]

1- العمل لاستعمار فلسطين بالعمال الزراعيين والصناعيين اليهود وفق أسس ملائمة.
2- تنظيم اليهودية العالمية وربطها بمنظمات محلية ودولية تتلاءم مع القوانين المتبعة في كل بلد.
3- تقوية المشاعر اليهودية والوعي القومي اليهودي وتغذيتها.
4- اتخاذ الخطوات التمهيدية للحصول على الموافقة الضرورية لتحقيق الهدف.

وبهذا أصبحت الحركة الصهيونية وكيلا "مفوضا" عند اليهود كما راح الكثير يردد الشعار الذي أطلقه "زانغويل" اليهودي الصهيوني " تعالوا نعطي شعبا لا أرض له أرضا لا شعب فيها" متغاضين كون أن هذه الأرض مأهولة بالسكان[2].

وخطب هرتزل قائلا: " في بال أسست الدولة الصهيونية ولو قلت هذا يومها لقابلني العالم بالسخرية والضحك، ولكن بعد خمس سنوات على وجه الاحتمال، وبعد خمسين سنة على وجه التأكيد سيرى العالم كله هذه الدولة"[3].

ولكن كل هذا لا يمنع من وجود معارضة للحركة تجلت فيما يلي[4]:

أ- فئة الاندماجيين: دعت إلى ضرورة الاندماج والولاء السياسي للدول التي ينتمون إليها لأنهم قالوا إن هاته الفكرة ضرر على اليهود في العالم.

[1] – الرحباني وآخرون، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، وزارة الدفاع اللبناني، بيروت، 1973، ط1، ص65.
[2] – أنيس صايغ، يوميات هرتزل، المؤسسة الفلسطينية للنشر، ط2، 1973، ص65.
[3] – يوسف هيكل، المرجع السابق، ص93.
[4] – عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص489.

ب – الصهيونية الدينية: قالوا إن عودتهم إلى فلسطين هي عودة دينية لا تتم إلا بمشيئة إلهية والصهيونية مخالفة لهذه التعاليم.

ج – فئة القائلين بالقومية اليهودية في المنفى: نادوا بتكتل اليهود حيثما وجدوا كأقلية قومية يهودية في المجتمع الذي يعيشون فيه.

وعلى إثر هذا المؤتمر (بال) تم تشكيل مكتب للمؤتمر وانتخب "تيودور هرتزل" رئيسا للمؤتمر الصهيوني، كما حدد تاريخ انعقاد المؤتمر الصهيوني الثاني في أوت 1898ميلادي، والذي حضره حوالي 400 عضو، حيث تميز هذا المؤتمر بالشرعية وبدأت الحركة الصهيونية في التطور والنمو حيث أنه إذ أنه في فترة بين المؤتمرين ازداد عدد الجمعيات الصهيونية كما عرفت تطورا إداريا كبيرا ومن هنا بدأت تعقد المؤتمرات سنويا فكان المؤتمر الثالث في أوت 1899 ميلادي، وعرف زيادة في عدد المشاركين والنقطة البارزة في هذا المؤتمر كانت تبني المؤتمر لأجهزة المنظمة الدائمة والتي حلت محل الأجهزة المؤقتة، وفي سنة 1900ميلادي عقد المؤتمر الرابع والذي أعلن فيه ان عدد الجمعيات الصهيونية في بريطانيا ازداد من 16 إإلى 39 جمعية وفي الولايات المتحدة من 103 إلى 135 جمعية وفي روسيا من 900 إلى 1146 جمعية وهذا دليل على انتشار هذه الحركة بشكل كبير جدا، ليأتي في اوت 1901 للميلاد المؤتمر الخامس والذي شهد ظهور الحزب الصهيوني الأول داخل المنظمة وهو "الجناح الديمقراطي الصهيوني" كما أنشئ "الصندوق القومي الصهيوني" إضافة إلى تشكيل محكمة للمؤتمر لفض الخلافات بين الأجهزة الصهيونية.

كما أجريت مجموعة من التعديلات التنظيمية بين المكاتب حيث خضع البناء التنظيمي على الصعيد الدولي إلى تغييرات وتعديلات تخص العلاقات بين المكاتب المركزية في كل بلد مع اللجنة التنفيذية، حيث أصبحت العلاقة مباشرة وهذا التعديل

والتجديد جاءت ثماره في المؤتمر السادس والذي حضره 600 عضو في أوت 1903 ميلادي حيث أصبح عدد الجمعيات 1572 جمعية[1].

وبعد موت "تيودور هرتزل" توالت هذه المؤتمرات الصهيونية لتعطي دفعا للعمل من أجل تحقيق "برنامج بال" الصهيوني حيث انه منذ عام 1908 ميلادي ظهر انسجام كبير بين الصهيونية والاستعمار الغربي وهذا لالتقاء أهدافهما لمحو عروبة فلسطين ولكن بدون جدوى[2].

وفي عام 1913 للميلاد حيث عقد المؤتمر الصهيوني في فيينا تقرر فيه إنشاء الجامعة العبرية في فلسطين[3].

وبقيام الحرب العالمية الأولى سنة1914ميلادي حيث شاركت فيها الدولة العثمانية أعطت فرصة سانحة لزعماء الصهيونية لتنفيذ مخططهم لخلق كيان صهيوني معترف به دوليا حيث قال "حاييم وايزمن" عند انتقاله إلى انجلترا وإدراكه أهمية اعتراف الأمم الأخرى بالصهيونية "إن الصهيونية السياسية، تعني جعل المسألة عالمية"[4].

وفي هذا الإطار أعلنت الصهيونية العالمية وقوفها على الحياد بين المعسكرين المتحاربين بأوربا، ففي المؤتمر الحادي عشر سنة1914 ميلادي عملت الحركة على تأكيد الحياد وذلك بفتح مكتب في كوبنهاجن (عاصمة الدانمارك) كما بادر "حاييم

[1] – صابر طعيمة، المرجع السابق، ص 196-198.

[2] – إبراهيم خليل، المرجع السابق، ص84.

[3] – صابر طعيمة، المرجع نفسه، ص 199.

[4]– آلن تايلر، تاريخ الحركة الصهيونية، دار الطليعة بيروت، 1960، ط1، ص10.

وايزمن" من جهته إلى إنشاء وحدات مستقلة، وهذا لخدمة المشروع، حيث أنه في شهر نوفمبر من سنة 1914 ميلادي طرح على الحكومة البريطانية[1]:

1- ضرورة انتصار الحلفاء في الحرب.

2- وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني بعد أن يستتب الأمر لليهود في فلسطين ومن ثم تتم لهم السيطرة على القدس.

كما عمل "وازمن" على الحصول من الولايات المتحدة الأمريكية على الاعتراف بفلسطين ككومنويلث يهودي لفتح أبوابها أمام الهجرة غير مقيدة في حالة هزيمة العثمانيين، ولكن لم تنجح مساعي اليهود خلال العامين الأولين من الحرب في التأثير على الحكومة البريطانية خشية إثارة غضب كل من فرنسا وروسيا[2].

وبالرغم من كل هذا فإن اليهود لم ييأسوا من أجل ما يصبون إليه فاستعملوا كل ما يجيدونه ما عرفوا به من مكر وخداع ودهاء وبث للدسائس من أجل التغلب على كل القيود والحواجز التي تقف في طريق مشروعهم ولهذا فقد قدم الزعيم الصهيوني "البريطاني الأصل" " هاربيرت صاموئيل" تقريرا للحكومة البريطانية قبل نهاية الحرب، عرض فيه مشروع تأسيس دولة يهودية في فلسطين تحت إشرافها واقترح حشد ثلاثة أو أربع ملايين أوربي فيها وبرر مشروعه بجملته المشهورة "فنكون بذلك قد أوجدنا بجانب مصر وقناة السويس دولة جديدة موالية لبريطانيا"[3].

وبهذا بدأت بريطانيا ترى أن فلسطين بريطانية، ولذلك يجب أن تكون يهودية، إضافة إلى تظافر العديد من الأجهزة الضخمة فيما بينها، ليظهر تحاف أمريكا وإنجلترا وفرنسا مع اليهود ضد العرب والقانون الدولي، بل ضد شعب فلسطين وهذا بإصدار ما يسمى "بوعد بلفور" المشؤوم، حيث أنه في أول نوفمبر سنة 1917 ميلادي أصدر مجلس الوزراء

[1] – الرحباني وآخرون، المرجع السابق، ص 71.

[2] - عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص 498.

[3] - إبراهيم خليل أحمد، المرجع السابق، ص 85.

البريطاني موافقته على (الوعد المشؤوم) الذي تمثل في أن فلسطين وطن قومي لليهود باسم بريطانيا[1].

وبهذا الوعد تكون الحركة الصهيونية قد حققت جزءا كبيرا من "برنامج بال" وإعطائهم نفسا جديدا من أجل تحقيق الهدف وتحقيق مقولة "هرتزل" فيما يخص الوقت الذي ستقوم فيه الدولة اليهودية أي بعد خمسين سنة من المؤتمر الصهيوني الأول معتمدين في ذلك على العديد من الجهود والمتمثلة في النقاط الآتية[2]:

1) مخاطبة مراكز القوة في المجتمع أولا وبذل الجهود المتواصلة للتأثير عليها وكسبها في صفها.
2) إسكات كل صوت معادي بين الجماعات المؤثرة في توجيه التقرير السياسي العام.
3) التغلغل بين هذه النخبة والتأثير بما يتماشى ومطالب التفكير الصهيوني ومطالبه.
4) عدم فتح موضوع قضية فلسطين إلا للرد على ما يمكن أن تطرحه الدعاية العربية.
5) تعمد مخاطبة الرأي العام من خلال مداخل أو مفاتيح معينة.
6) محاولة إظهار التجربة الإسرائيلية على أنها مثيل لتجارب عديدة أخرى، وعرض هذه التجربة على دول أخرى.
7) إدخال عناصر لا علاقة لها بالقضية الفلسطينية ولكنها ترمي إلى جعل الشعوب نفسها طرف من النزاع العربي الإسرائيلي وجعلهم متحيزين لها من الولايات المتحدة الأمريكية.

[1] - محمد محمود زيتون، أحلام روتشيلد، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1973، ص 129.

[2] – حامد محمود، الدعاية الصهيونية، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ص 82–96.

وبهذا فإن الصهيونية التي وجدت من أجل تطبيق "برنامج بال" وإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين قد انتشر في العالم وتغلغلت من أجل تحقيق الهدف – في الحكومات الأوربية – إضافة إلى حث اليهود وتحفيزهم على الهجرة إلى فلسطين وذلك باستعمال كل الطرق والوسائل التي تخدم هذا المشروع.

كما أنها دخلت في مرحلة جديدة وتخطيط يتماشى والأوضاع العالمية بعد صدور "وعد بلفور"، وهذا ما ظهر في مؤتمر الصلح سنة 1919للميلاد بباريس أثناء انعقاد جلساته حيث خطب "وايزمن" في المجلس وطالب بالاعتراف بحجة اليهود التاريخية في فلسطين وحقهم في إعادة بناء وطنهم، كذلك إقامة انتداب بإدارة بريطانيا بالتحقيق الفعلي "لوعد بلفور"[1].

وفي 18 يوليو 1919 ميلادي تم التوقيع في مؤتمر فرساي على ميثاق عصبة الأمم والذي ينص على ما يعرف بصك الانتداب والذي نص على: " إن دول الحلفاء قد وافقت على وعد بلفور وعلى أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة على تنفيذه، اعترافا بالصلة التاريخية التي تربط الشعب اليهودي بفلسطين"[2].

[1] – آلن تايلر، المرجع السابق، ص41.

[2] – إبراهيم خليل أحمد، المرجع السابق، ص225.

المبحث الثالث: الصهيونية من الانتداب سنة 1922 م إلى قيام دولة إسرائيل سنة 1948 م.

في 20 افريل أقر مؤتمر سان ريمو وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني على أن تلتزم بريطانيا بتنفيذ وعد بلفور[1] وكانت هذه الوثيقة بمثابة نصر صهيوني والذي أخذ يكبر شيئا فشيئا إلى أن جاءت موافقة عصبة الأمم على صك الانتداب في 24 يوليو 1922ميلادي.

وهكذا نسجت المؤامرة خيوطها وتم تعيين اليهودي الانجليزي "هاربرت صموئيل" أول حاكم على فلسطين في ظل الانتداب البريطاني[2] وكان هذا أول عمل قامت به السلطات البريطانية لإثبات وتأكيد دعمها للصهيونية بعد وعد بلفور المشؤوم.

وبتسلم "صموئيل" الإدارة في فلسطين شرع في تنفيذ المخطط الصهيوني لاغتصاب فلسطين، حيث قام بتأسيس الإدارة المدنية بعشرة أعضاء، ستة يهود الأصل والباقون أنصاف يهود وكانوا جميعا يحملون الجنسية البريطانية، ومن أهم الإجراءات التي نفذها هذا الصهيوني تعيين مجلس استشاري يضع التشريعات والترتيبات التي ترمي إلى تهويد فلسطين[3]، وأهم التشريعات التي أقرها "صموئيل" هي[4]:

1- اعتبار اللغة العبرية لغة رسمية إلى جانب الإنجليزية والعربية مع أن عدد اليهود يومها لم يتجاوز خمسين ألف يهودي في فلسطين.
2- وضع قوانين للهجرة تسهل تدفق اليهود على فلسطين.

---

[1] – إبراهيم خليل أحمد، المرجع السابق، ص 226.

[2] – محمد محمود زيتون، المرجع السابق، ص129.

[3] – محمد فلاح خالد علي، فلسطين والانتداب البريطاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1981، ص75.

[4] – عبد الله التل، المرجع السابق، ص243.

3- ملء دوائر الحكومة بالموظفين اليهود.

4- وضع قوانين الأراضي لبيعها وشراءها بالشكل الذي يكره الفلاح العربي الفقير على بيعها نتيجة تراكم الديون.

5- وضع قوانين جمركية تحمي الصناعة اليهودية على حساب المستهلك العربي.

6- التعاون مع أقطاب الصهيونية الذين انظموا إلى الوكالة اليهودية بقيادة "وايزمن".

7- اقتطاع اليهود مساحات شاسعة من الأراضي.

8- تعيين يهودي مشرف على أوقاف المسلمين.

9- سهل لليهود عملية امتلاك السلاح ودربهم على استعماله، ومنع العرب من حمله.

ومن الملاحظ أن كل هذه التشريعات جاءت لخدمة المخطط الصهيوني الاستيطاني في فلسطين حيث فتح باب الهجرة لليهود مع تمليكهم الأراضي ومنحهم كل أنواع الامتيازات خاصة بعد إنشاء ما عرف بالوكالة اليهودية التي أسست بالاتفاق مع الحكومة البريطانية بموجب المادة الرابعة من صك الانتداب سنة 1920 ميلادي، وتعتبر هيئة عامة غرضها تقديم المشورة للإدارة والتعاون معها في شتى الميادين والمسائل الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من المسائل التي قد تؤثر على قيام الوطن اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين وتمثلت أهدافها فيما يلي[1]:

1- تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين بكافة الوسائل والطرق.

2- تأكيد الضمانات التي تكفل الحاجات الدينية اليهودية.

3- الدعاية للغة العبرية والثقافة اليهودية.

4- شراء أراضي كأملاك يهودية والإنفاق عليها من الصندوق القومي اليهودي.

5- العمل على إنجاح الاستيطان الزراعي، وتشجيع الطاقة العمالية اليهودية.

[1] - إبراهيم خليل أحمد، المرجع السابق، ص129، 130.

وهكذا وجدت الحركة الصهيونية العالمية نفسها بعد ربع قرن من قيامها تسير في الطريق الذي خططه "تيودور هرتزل" خاصة وقد تظافرت أعمال الصهيونية والوكالة اليهودية في أسلوب عمل موحد وركزتا على تشجيع الاستيطان بالعمال الزراعيين اليهود والصناع والمثقفين وأصحاب رؤوس الأموال[1].

وبمرور الوقت توسعت نشاطات الوكالة اليهودية لتبرز في المجال العسكري وتشرف عليه بصفة رئيسية وبشكل مباشر حيث عملت على نشر الرعب والخوف في صفوف الفلسطينيين، لاستئصالهم من أرضهم وليس كما يدعون دفاعا عن أنفسهم حيث ظهرت العديد من المنظمات العسكرية منها "الهاجاناه" التي تأسست في ديسمبر 1920ميلادي وكانت تابعة للنقابة العامة لليهود " الهستدروت " حيث عرفها اليهود على أنها منظمة عسكرية سرية هدفها الحفاظ على سلامة اليهود إضافة إلى أن أبوابها مفتوحة لكل عبري وعبرية تبلغ من العمر سبعة عشر سنة[2].

[1] – علي الدين هلال، الاستعمار الاستيطاني في فلسطين (1882م – 1948)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ج1، 1975، ص334.

[2] – وجيه أبو ذكرى، الإرهابيون الأوائل، المكتب المصري الحديث، القاهرة، ط1، 1987، ص38.

إضافة إلى ظهور مجموعة من التنظيمات الإرهابية العسكرية المنبثقة عن حزب الإصلاحيين – حزب يميني متطرف – مثل " بريت ترو مبلدور" أو " بيطار" و "أرغون زفاي ليومي" و "شترن"[1].

ولكن مع ظهور الانتفاضات العربية منذ 1920 م ثم 1933م إلى الثورة العربية الكبرى عام 1936م والثورة الشاملة عام 1937 م والتي قامت ضد قرار التقسيم الذي أصدرته الحكومة البريطانية[2] ، كل هذا زاد من توطيد العلاقة بين الهاجاناه وحكومة الانتداب حيث غدت قوة شرعية تابعة لها[3].

إزاء هذه المواقف كلها خضعت الحكومة البريطانية واستسلمت وأصدرت في 9نوفمبر 1939م، بيانا أعلنت فيه عدولها عن قرار التقسيم في ضوء تقرير لجنة "وودهيد" الذي جاء فيه: " إن إعلان سياسة التقسيم قد حول الإضرابات في فلسطين إلى ثورة قومية مسلحة ساهم فيها العرب المقيمون في بعض الأقطار العربية،....إن اقتراح التقسيم انقلاب خطير لا يجوز "[4].

ولكن هذا البيان جاء ضد مصالح الحكومة الصهيونية العالمية، وتجلى ذلك في مهاجمة "وايزمن" بعنف ما جاء فيه، واستنكر قيام بريطانيا بأية محاولة للحد من الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وشراء الأراضي فيها، كما أنه اعتبر هذا بمثابة تخلي بريطانيا عن الحركة الصهيونية، وأعلن "بن جريون" أن عصر الصهيونية السياسية قد انتهى وبدأ اليوم عصر الصهيونية المقاتلة[5].

---

[1] – إبراهيم خليل أحمد، المرجع السابق،ص135، 136.

[2] – نفسه، ص109.

[3] – وجيه أبو ذكرى، المرجع السابق، ص41.

[4] – إبراهيم خليل أحمد، نفسه، ص 227.

[5] – علي الدين هلال، المرجع السابق، ص 352.

وبعد هذه القرارات اتضح للصهاينة فشل مساعيهم مع بريطانيا لهذا وجهوا أنظارهم نحو الولايات المتحدة الأمريكية وعملوا على توطيد العلاقات أكثر فأكثر خاصة لما لهم من نفوذ وسلطة على المحافل المالية والسياسية. خاصة وأن الاحداث العالمية تسير لصالح الصهيونية العالمية خاصة وقد وضعت الحرب العالمية أوزارها الشيء الذي جمد نشاط العرب وهزيمة فرنسا وانفجار بريطانيا، وكذا الدعم من جانب "فرانكلين روزفلت"[1].

وهكذا أثمرت جهود الصهاينة في 11 ماي 1941م حيث عقد يهود الولايات المتحدة مؤتمرا كبيرا مساندا للصهيونية، وهو مؤتمر بلتيمور بنيويورك، وعرفت قراراته باسم "برنامج بلتيمور" والذي جاء فيه:[2]

- ضرورة قيام الدولة الصهيونية.
- رفض الكتاب الأبيض لسنة 1939م.
- إطلاق الهجرة إلى فلسطين بإشراف الوكالة اليهودية.
- إنشاء جيش يهودي يحارب تحت راية الصهيونية.

واعترفت الوكالة اليهودية رسميا وعلنيا بهذه القرارات، كما كانت هذه أول مرة تنادي فيها الصهيونية رسميا بقيام دولة يهودية حرة مستقلة بكيانها.

وقد جاء اعتراف أمريكا وموافقتها على قرارات بلتيمور في بيان أصدرته في ماي 1943م[3].

[1] – عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص 677.

[2] – عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص 693.

[3] – إبراهيم خليل أحمد، المرجع السابق، ص 230.

وبهذا التأييد الأمريكي زادت الصهيونية من غطرستها على العرب في فلسطين وزادت من الهجرات وبدأ يرسم له قروب تحقيق الحلم في إنشاء وطن قومي لليهود في أرض فلسطين خاصة بعد انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية.

وفي شهر سبتمبر عام 1946م دعت بريطانيا إلى عقد مؤتمر لندن الثاني بينها وبين العرب واليهود، حيث قدمت فيه مشروعا أطلق عليه " مشروع موريسون" نسبة الى موريسون رئيس مجلس العموم العمالي، وقد تضمن هذا المشروع تقسيم فلسطين إلى أربعة مناطق إدارية تتمتع بنوع من الحكم الذاتي "منطقة عربية، منطقة يهودية، منطقة القدس، منطقة النقب " تحت إشراف حكومة مركزية[1]، وهو ما يؤكد فائدة بريطانيا من هذا المشروع وهو ما جعل العرب يرفضونه ويطالبون بإقامة دولة فلسطينية مستقلة يتمتع فيها اليهود المهاجرون بنفس حقوق الفلسطينيين، أما الجانب اليهودي فقد رفض المشروع جملتا وتفصيلا، وأعلنوا مقاومتهم لكل مشروع يقف ضد هدفهم وحلمهم في إقامة وطن قومي لليهود.

وبفشل هذا المشروع أعلنت بريطانيا على لسان وزير خارجيتها في فيفري 1947م أنها لا تستطيع إيجاد حل للنزاع القائم بين العرب واليهود ولذلك أصبح من واجبها رفع الأمر إلى الأمم المتحدة لتقرر وتفرض الحل الذي تراه مناسبا.

وفي افريل 1947م أرسلت بريطانيا إلى الأمين العام للأمم المتحدة مذكرة تعلن فيها تخليها عن الانتداب وتطلب عرض القضية الفلسطينية في دورة خاصة[2].

حيث عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة جلسة خاصة وقررت تأليف لجنة تحقيق دولية مكونة من ممثلي إحدى عشر دولة لتتقدم بتوصياتها في شأن القضية، وبعد أربعة أشهر قدمت اللجنة تقريرها حيث لعبت الصهيونية دورها والذي نص على إلغاء الانتداب وتقسيم فلسطين إلى دولة عربية وأخرى يهودية.

---

[1] – إبراهيم خليل أحمد، المرجع السابق، ص 167 – 168.

[2] – نفسه، ص 169.

وقد اختلفت اللجنة فيما بينها بالنسبة للعلاقة بين الدولتين[1] والتي فصلت فيها هيئة الأمم المتحدة في 15ماي 1948م بالتقسيم بعد رفع بريطانيا يدها من فلسطين وإعطاء كل المواقع الحساسة إلى إسرائيل حيث أعلن "دافيد بن جريون" قيام دولة إسرائيل بإعلان واعتراف من الولايات المتحدة، كما جاء في تصريح آخر له في 5 سبتمبر 1949م :" إن إسرائيل لن تتخلى عن القدس باختيارها، فالقدس عضو حيوي أو جزء لا ينفصل عن الدولة وأن اليهود سيضحون بأنفسهم من أجل القدس، بما لا يقل عن تضحيات الإنجليز من أجل لندن، والروس من أجل موسكو، والأمريكي من أجل واشنطن"[2].

وبهذا تكون الصهيونية العالمية قد تمكنت من خلال نشأتها في وسط الاستعمار البريطاني والرقابة الأمريكية وسيطرتها على هيئة الأمم المتحدة من تحقيق غايتها المتمثلة في غرس الكيان الصهيوني في قلب الأمة العربية الإسلامية الفلسطينية. وبث سمومها في الأوطان العربية، وبهذا تكون الصهيونية العالمية قد حققت مقولة "تيودور هرتزل" إقامة الوطن القومي لليهود بعد خمسين سنة من انعقاد أول مؤتمر صهيوني فب بال بسويسرا سنة 1897م.

وبهذا بدأت الصهيونية تتطور وتغير من أيديولوجيتها حيث أتفق في المؤتمر الصهيوني العالمي الثالث والعشرين الذي انعقد في القدس عام 1951م على ضرورة تكوين جوهر الصهيونية من جديد أمام الحقائق الواضحة للواقع الجديد وإلغاء "برنامج بال" واعتماد "برنامج القدس" والذي حددت أهدافه في النقاط التالية[3] :

1-التمهيد لتقوية دولة إسرائيل.

2-دعوة جميع اليهود في المنفى.

---

[1] – إبراهيم خليل أحمد، المرجع السابق، ص 170.

[2] – محمد محمود زيتون ، المرجع السابق، ص 124.

[3] – نصار غليمة، المرجع السابق، ص 327.

3-تقوية وحدة الشعب اليهودي.

ومن هنا تدخل الصهيونية العالمية في مخطط جديد من أجل تحقيق أهدافها وأطماعها التي لا تنتهي إلا بالاستلاء على العالم كله وأن تصبح شعوب العالم في خدمتهم وتحت سيطرتهم وهذا الذي لن يحدث أبدا بعون الله وإرادة الرجال لأنه لا تزال هناك بطون مثل تلك التي أنجبت صلاح الدين.

وهذه الجداول توضح لنا الهجرات اليهودية إلى فلسطين والعالم قبل الإعلان عن قيام إسرائيل.

الهجرات اليهودية إلى فلسطين و مقارنتها بالهجرة اليهودية العالمية (1840- 1942)

الفترة	المجموع	الهجرات إلى العالم الجديد						جنوب إفريقيا	بلدان أخرى غير فلسطين	فلسطين	النسبة المئوية
		الولايات المتحدة	كندا	الارجنتين	البرازيل	الارغواي	بلدان أمريكية اخرى				
1880-1840	221000	200000	1600	2000	500	-	1000	4000	2000	10000	4.5
1900-1881	764000	675000	10500	25000	1000	-	1000	23000	4000	15000	3.3
1914-1901	1602441	1346000	95300	87614	8750	-	3000	21377	10000	30000	1.9
1920-1915	89310	76450	10450	3503	2000	1000	5000	907	5000	15000	16.6
1925-1921	426930	280283	14400	39713	7139	3000	7000	4630	10000	60765	14
1930-1926	172908	54998	15300	33721	22296	6370	10000	10044	10000	10179	5.9
1935-1931	238250	17986	4200	12700	13075	3280	15000	4507	20000	147502	61.7
1939-1936	269595	79819	900	14789	10600	7677	15000	5300	60000	75510	28.1
1942-1940	131954	131954	800	4500	6000	1000	2000	2000	10000	35000	26.1
1942-1840	3916988	2801890	153150	233540	71360	22327	59000	75765	131000	378956	9.7

1

[1] - علاء الدين هلال، المرجع السابق، ص 148.

موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين من 1889 إلى 1948

الفترة	عدد المهاجرين بدون خصم الهجرة العسكرية	البلد الأصلي والرئيسي الذي قدم منه المهاجرون	الصفات الرئيسية للمهاجرين
1903-1882	30000 – 20000	روسيا القيصرية	أعضاء محبي صهيون بعد موجة اضطهاد عام 1881م.
1914-1904	40000 – 35000	روسيا القيصرية	من العمال الأعضاء في الصهيونية بعد اضطهاد 1904 – 1905.
1923-1919	35000	الاتحاد السوفياتي أو بولندا أو بلاد بحر البلطيق	مهاجرون من الرواد والعناصر المدربة بعد تصريح بلفور.
1931-1924	82000	بولندا، الاتحاد السوفياتي، والبلقان و الشرق الأوسط	مهاجرون من الطبقة المتوسطة دفعهم إلى فلسطين سوء الأحوال الاقتصادية في بولندا، وعدم تمكنهم من دخول الولايات المتحدة الامريكية بسبب القيود التي فرضتها على الهجرة.
1938-1932	217000	بولندا ، وسط أوربا	مهاجرون ذو سعة اقتصادية من أرباب المهن الحرة وغيرهم ممن هربوا من الاضطهاد النازي في ألمانيا.
1945-1939	92000	وسط أوربا ، البلقان ، الشرق الأوسط	مهاجرون من الرواد، ومن اللاجئين اليهود الذين نجوا من الاضطهاد النازي.
1948 1946	61000	بولندا ، وسط أوربا ، البلقان	معظمهم من الهجرة السرية.

1

[1] – علاء الدين هلال ، المرجع السابق ، ص 135.

الفصل الثاني:

إطار العمل السياسي في اسرائيل.

المبحث الاول: جذور العمل السياسي في اسرائيل.

المبحث الثاني: إطار الممارسة السياسية.

المبحث الثالث: انواع الممارسة السياسية.

المبحث الرابع: تقييم النموذج الاسرائيلي للممارسة السياسية.

المبحث الأول. جذور العمل السياسي في دولة إسرائيل.

1- مفهوم السلطة.

ليتسنى لنا فهم الظاهرة السياسية المتمثلة في "السلطة" يفترض علينا التمييز بين كليات خمس، تتمثل في: الفرد، الجماعة، الدولة، الحضارة، وأخيرا القيادة.[1]

- الفرد: هو الجزيئة المكروكوسمية أو الذرة النهائية، التي بخصائصها المتميزة، يكون المجتمع السياسي الكلي.[2]
- الجماعة: وهي الوجود المتكامل بشكل أو آخر للتجمعات الفردية، وهي تعبر عن وعي وانتماء يرتفع عن مستوى التجمعات الفردية، ليصير تعبيرا عن الوجود الاجتماعي، وتعتبر الجماعة هي التكامل والتعبير القومي عن الوجود السياسي.
- الدولة: هي الأداة النظامية التي تحتم ارتباط الفرد بالفرد والفرد بالمجتمع، وهي مراد التنظيم السياسي، وهي الإطار الذي تحدد فيه الحركة السلوكية في مواجهة الموقف، أي بمعنى الممارسة الشرعية.
- الحضارة: وهي مجموعة من القيم الثابتة والتقاليد المتوازنة التي تميز مجتمع عن آخر، بل وتاريخ عن تاريخ آخر.
- القيادة: وهي التي تخلق عملية الترابط بين كل هذه الكليات، وهي لا تقوم على اتخاذ القرار وإعطاء الأمر فحسب، إنها في حقيقتها عملية تحديد لرد فعل سلوكي في جميع الأبعاد. وهي سلوك باتجاه المواطن، حيث تتحدد العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وتدور

[1] – حامد ربيع، أبعاد في النظرية السياسية، مذكرات كلية الاقتصاد، 1970. ص.211؛

[2] – حامد ربيع، التعريف بعلم السياسة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1973. ص 73.

حول مبدأ الثقة، وهي سلوك اتجاه التراث الذي يرتبط بالجماعة موضع القيادة في أبعاد متعددة أكثرها أهمية تلك التي تتعلق بالتقاليد، إلى جانب حماية الأمن القومي[1]

وبالرغم من هذا التمييز بين هذه الكليات الخمس، إلا أن التحليل المنطقي لظاهرة السلطة أساسا يدور حول متغيرين إثنين هما الفرد والدولة، الحاكم والمحكوم.

2- خصائص النظام السياسي ومقوماته.

كلمة النظام يراد بها تلك المجموعة من المؤسسات التي تقوم بعملية ممارسة السلطة، ومن خلالها يستطيع الساسة أن يربطوا بين الطبقة الحاكمة والطبقات المحكومة. [2]

والنظام السياسي اصطلاحا هو أداة للربط بين الحاكم والمحكوم.

وحقيقة الأمر أن النظام السياسي الإسرائيلي تحدد بإنشاء الدولة الإسرائيلية عند الإعلان عن تأسيسها سنة 1948، حيث اعتمدت الحكومة التي برزت آنذاك على مصدرين، وهما: اليشوف، أي الجالية اليهودية في فلسطين، وهي بتركيبتها تشبه دولة أعطت لإسرائيل أحزابها وشخصياتها والعديد من مؤسساتها. والحكومة البريطانية التي أعطت النظام الإسرائيلي -أثناء الانتداب- كثيرا من البنايات الحكومية والقوانين العامة الخاصة بها.[3]

---

[1] - حامد ربيع، النموذج الإسرائيلي للممارسات السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1975، ص- ص 9 ،11 .

[2]- نفسه ، ص.24.

[3]- إبراهيم وغنر، القرار الإسرائيلي، ترجمة ميخائيل الخوري، دار القدس، بيروت، لبنان، ط/1، 1978، ص41.

وإسرائيل ديمقراطية برلمانية ذات سلطة تشريعية قائمة في الكنيست أو المجلس النيابي المؤلف من 120 مقعدا، وتجرى الانتخابات فيها كل أربع سنوات، مرة على الأقل، على نظام اللائحة الحزبية. كما تتوزع المقاعد في الكنيست على الأحزاب بنسبة الأصوات التي ينالها كل حزب، فالحزب الذي ينال 10% من مجموع الأصوات مثلا، يعطى 12 مقعدا تخص الأسماء الاثني عشر الأولى في اللائحة الخاصة به.

وظلت الأحزاب الرئيسية في إسرائيل عام 1948 هي ذاتها عام 1967، مع تعديل ضئيل لتفرعها عن الوكالة اليهودية.

كما أن حزب "ماباي" الذي تسلم بن غريون قيادته عام 1933، لا يزال في السلطة، مسيطرا على كل انتخاب، منذ أن نهج الموقف الاشتراكي الصهيوني المتوسط. وإلى اليسار من الماباي يقف "المابام" وتقف إلى اليسار منه الأحزاب الشيوعية المتعددة واليمين يقف حزب حيروت وحزب الأحرار (الليبرالي)، كما نجد الحزب الديني القومي، والأحزاب العربية المتنوعة وهي تشترك بصورة تقليدية فقط في الائتلافات.[1]

كما نجد تأثير المؤسستين شبه الحكوميتين على النظام السياسي في إسرائيل، وهما الوكالة اليهودية والهستدروت أو اتحاد العمال العام في إسرائيل، حيث لعبت الوكالة دورا هاما بعد إنشاء إسرائيل، في ميادين الهجرة والتوطين وشراء الأراضي. كما قامت الهستدروت بمسؤوليات كبيرة كنقابة عمالية كان لها تأثير كبير على حياة الإسرائيليين. إضافة إلى إدارة

[1] –إبراهيم وغنر، القرار الإسرائيلي، المرجع السابق، ص، ص 41–42.

المشاريع، كالضمان الصحي القومي والاستثمار وتطور التعليم، بهذا تحولتا إلى عاملين قويين في السياسة القومية.[1]

ولكن بتتبع الأحداث السياسية في إسرائيل يظهر العكس، إذ أن القيادة في إسرائيل بيد مختارة، وهي متمثلة في حزب "الماباي" الذي لم يترك الحكم يوما، رغم أنه لم يفز بالأغلبية[2]، أي أنه ليس بالنظام الديمقراطي، كما نلاحظ نوع آخر من التمييز في النظام، أهو اشتراكي أم رأسمالي؟ ولو أردنا التصنيف لاحترنا الأمر، فهي تزعم أنها اشتراكية بسبب تقاليدها الصهيونية، إضافة إلى وجود مؤسسات تعكس صورا للتنظيم الاقتصادي الاجتماعي لا تتجانس مع الطبيعة الرأسمالية.[3] والهستدروت ليست سوى تطبيق لهذا النظام، من جانب آخر فإن المجتمع الصهيوني يشجع الملكية الخاصة.

3- القرار السياسي.

"القرار السياسي" وهو استجابة لمنبه. خضع له الجسد الاجتماعي مسببا له اختلال، ومن خلال الاستجابة يسعى إلى إعادة توازنه، ونستطيع تعريفه أيضا بأنه عقد العزم من جانب السلطة على اختيار أسلوب معين من أساليب التخلص من حالة من حالات التوتر التي تفرضها الممارسة السياسية، وهذا كون الحياة السياسية مجموعة من المواقف، وكل موقف مفروض على السلطة التي تمارس السيادة أن تعمل على إنهائه وحله. وهي بهذا الشكل تضع حدا لحالة التوتر الذي فرضه هذا الموقف.[4]

[1] – إبراهيم وغنر ، المرجع السابق، ص43.

[2] – إبراهيم خليل أحمد، المرجع السابق، ص265.

[3] – علي محمد علي، في داخل إسرائيل، كتب قومية، القاهرة، ص272.

[4] حامد ربيع، النموذج الإسرائيلي للممارسات السياسية، ص. ص 24-25.

كما أن للقرار السياسي خصائص، فهو غير قابل للتحليل، ولا يمكن دراسة أبعاده ومقوماته إن لم تربطها بمفهوم الموقف السياسي، لأن القرار السياسي هو امتداد للحركة السياسية أو النشاط السياسي، وهذا القرار كما قلنا فهو يصدر من قبل للسلطة، وهو تعبير عن محاولة القائم بالسلطة للتخلص من مشاكل الحياة السياسية، كما تعتبر عملية القرار السياسي نقطة التقاء بين تطور سابق وآخر لاحق، وهو خاتمة للتطور السياسي وبداية لآخر، وهو أداة من أدوات تحقيق التوازن السياسي.[1]

4- النموذج الإسرائيلي للقرار السياسي:

إن عملية صنع القرار السياسي الإسرائيلي تخضع إلى عدة متغيرات تمثل العناصر التي تتفاعل وتحدث عملية التكتل للإدارة القومية لصياغة أسلوب المواجهة وخصائصه، وهو ما وضحه الدكتور حامد ربيع في المخطط الذي وضعه لعملية صنع القرار الإسرائيلي السياسي، والذي وضح فيه القوى المساندة المتمثلة في:

1. الهستدروت والنقابات المهنية.
2. البيروقراطية المتمثلة في حزب الماباي.
3. الأحزاب المساندة لحزب الماباي.
4. المنظمات التعاونية.
5. الرأي العام القومي، وكل ما له صلة بأدوات الممارسة السياسية، وهو كالآتي:[2]

[1] حامد ربيع، نظرية التحليل السياسي، محاضرات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1971، ص97.

[2] – حامد ربيع، النموذج الاسرائيلي للممارسات السياسية، ص 163.

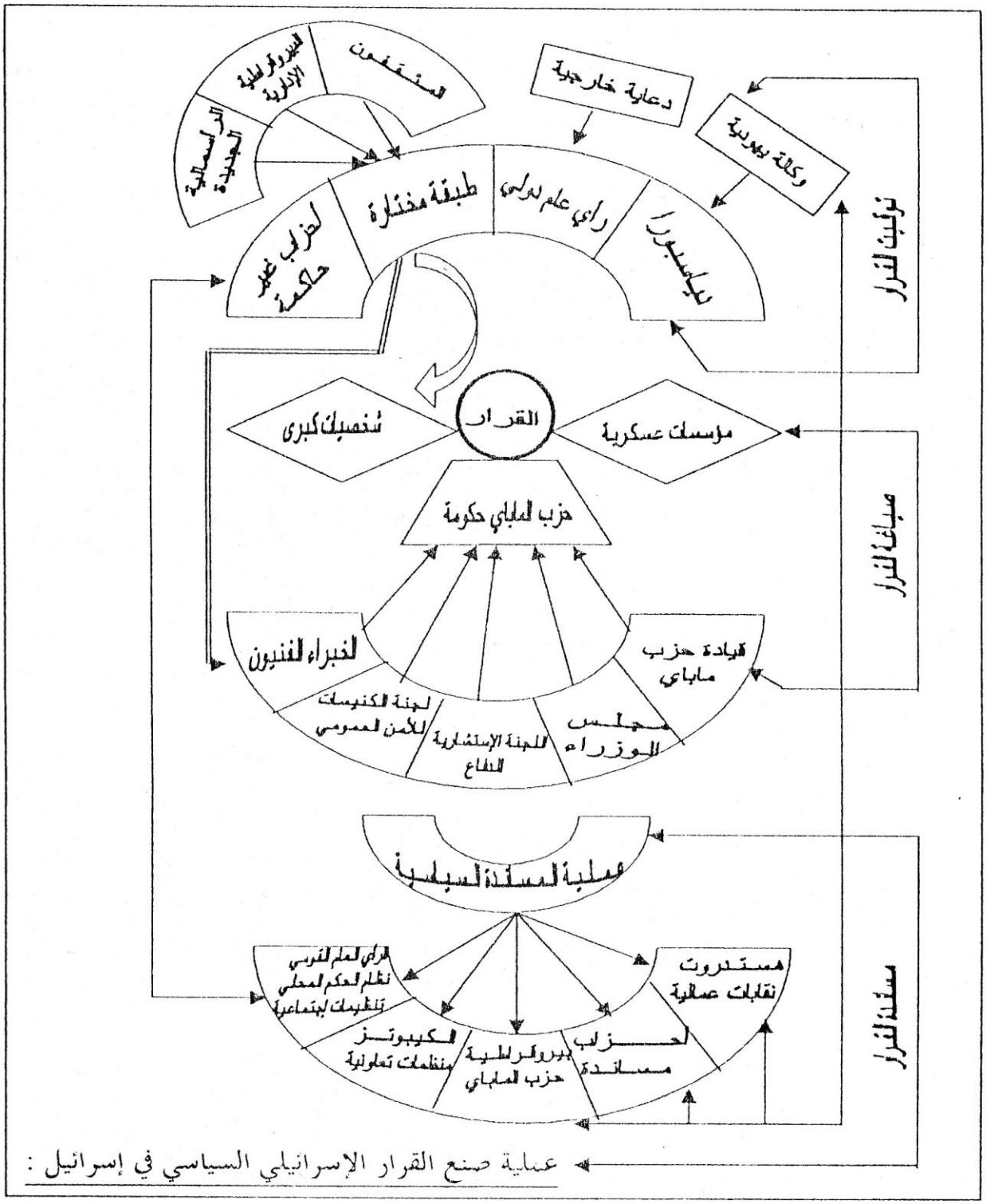

عملية صنع القرار الإسرائيلي السياسي في إسرائيل :

ولكن يبقى السؤال: من الذي يقرر؟ أو من هم الأفراد الذين يصنعون القرار؟ أو من هي المجموعات التي تصنع القرار؟

يمكننا أن نبدأ بالحكومة، وقد كانت بالنسبة لحكومة إسرائيل النيابية تتألف من ثمانية عشر عضوا عام 1967. ثم وسعت إلى واحد وعشرون عضوا فيما بعد، ولكل عضو في الحكومة عند التصويت على السياسة الرسمية صوت واحد، أما "أشكول" فله صوتان في الحكومة بصفته رئيس الوزراء ووزير الدفاع.

ولما كان حزب "الماباي" يملك الأكثرية في الحكومة دائما، فإنه أكثر أهمية، وهناك عدد من الوزراء الآخرين كوزراء "المابام"، كانوا يخالفون الحكومة في الشؤون الخارجية أو يقبلون بخط الماباي، وكانت مقرراتهم تعتبر نهائية في هذه الحلقة الصغيرة الداخلية.

وبرزت مجموعة أكثر رسمية، وهي هيئة فرعية تابعة لوزارات بكاملها تدعى اللجنة الوزارية للدفاع، ومن أعضائها نجد "أشكول"، وإلى جانب أعضاء الحكومة نذكر آخرين ساهموا في صناعة القرار الإسرائيلي بحكم مراكز قوتهم ونفوذهم، ومنهم الجنرال "إسحاق رابين"، رئيس الأركان الإسرائيلي، والذي كان "أشكول" يعتمد عليه اعتمادا كبيرا، و"شمعون بيريز" الذي كان أمينا عاما لحزب "رافي"، و"غولدا ما يير" التي كانت أمينة عامة لحزب الماباي، وحذف من هؤلاء "دافيد بن غريون" الرجل الذي سيطر على سياسة إسرائيل حتى تقاعده عام 1963.[1]

[1]– إبراهيم وغنر، المرجع السابق، ص70.

المبحث الثاني: إطار الممارسة السياسية.

1- الشرعية:

إن الشرعية السياسية تأتي من مفهوم الوعي الجماعي، وهذه الشرعية السياسية انطلاقا منها مفهوم حقيقة إسرائيل في التعامل الدولي. ويكون انطلاقا من المفهوم العام للصهيونية السياسية التي تعرف على أساس العقيدة السياسية التي تقوم على أساس دعوة اليهود للعودة إلى الأرض "المقدسة". وهذا التعريف يدور حول متغيرات ثلاثة:

- الوعد الإلهي قد تحقق وهكذا قد عادت **الحضارة** إلى **الأرض** الإسرائيلية بعودة أبنائها إليها والتصاقها **بالشعب** المختار.
- الشرعية لم تعد تنبع من مجرد وعي إلهي وإنما أضحت تستمد أصولها من الواقعة القائمة على حق الفتح.
- الشرعية لم تعد تقتصر على الحق في الوجود وإنما اتضحت تعني الحق في قيادة المنطقة ان إسرائيل الدولة القائدة لها ان تتكلم باسم المنطقة ولها ان تطور المنطقة ولها ان تخلق قنوات الاتصال بين المنطقة والعالم الخارجي ولها ان تعرض السلم في المنطقة[1].

ولكن هذه العناصر غير أساسية لدراسة الشرعية، وما يهمنا هو التقاليد والقيم الفكرية، إذ أن لها مصادر من مضمونها يتحقق التكامل الفكري الصهيوني، وأن أحد الخصائص المعبرة على الصهيونية كإيديولوجية، وهي عملية التمييز الأساسية بين الدعاية والدعوة في تقاليد الممارسة الفكرية لتلك الحركة، وهذه الأيديولوجية كان لزاما عليها أن تتطور عقبة إنشاء الدولة.

[1] – حامد ربيع، الحرب النفسية في الوطن العربي، دار واسط للدراسات والنشر والتوزيع، المنصورة بغداد، ص 87.

ومن هنا يمكن القول إن الشرعية الإسرائيلية مصدرها الصهيونية السياسية، وهذه الأخيرة مقوماتها التقاليد والعادات التي لم ينساها المجتمع اليهودي خاصة بعد الوعي الجماعي أساس السياسة التعاملية مع الدول.

وبما أن الصهيونية متشبعة من كتابهم المقدس تظهر لها الشرعية الدينية والتي هي مصدر الفكرة القائلة الدولة الإسرائيلية وحقهم التاريخي من الأرض المسلوبة.

2- الدستور:

إن الدستور هو مقياس لأعمال الدولة وقوانينها وأنظمتها في نطاق تعاملها مع مواطنيها داخليا، كما هو مقياس لتعاملها مع الدول الأخرى، وبطبيعة الحال فإن لكل دولة ذات سيادة دستورها الخاص بها. وبما أن إسرائيل تعتبر دولة على حسب الاعتراف الدولي، فمن المنطق أن يكون لها دستور خاص بها سواء كان مدوّن أو غير مدوّن.

لقد كان تيودور هرتزل من المؤمنين بضرورة وجود دستور ينظم أمور الدولة ويحدد حقوق وواجبات المواطن اليهودي.

وفي قيام مشروع التقسيم لـ 29 نوفمبر 1948م، والذي تضمن إلزامية كل من الدولتين بوضع دستور يتضمن حقوق الأفراد وحريات الأماكن المقدسة، وقد ورد في الإعلان عن استقلال الدولة أن المجلس الوطني سيعمل كمجلس مؤقت، وأن الهيئة التنفيذية ستكون الحكومة المؤقتة. وذلك إلى أن تقوم الهيئات الدستورية المنتخبة بصورة نظامية على ممارسة عملها وفق الدستور وتتولى وضعه الجمعية التأسيسية قبل 11 نوفمبر 1948.

وقد قامت الوكالة اليهودية في 30 نوفمبر 1948 بتشكيل لجنة من الفقهاء برئاسة "ليو كوهين" لصياغة مشروع دستور ليعرض على الجمعية التأسيسية حين انعقادها، وقد نوقش هذا المشروع من قبل مجلس الدولة، ونشر قبل انتخاب الجمعية التأسيسية.[1]

وقد تضمن الدستور بعض الأسس التي يجب أن ترتكز عليها الدولة، ومنها أن العبرية هي اللغة الرسمية للدولة، وأن تكون مفتوحة لهجرة اليهود.

وقد أخذ مشروع الدستور بالنظام الجمهوري النيابي، حيث يكون رئيس الدولة ذو اختصاصات مقيدة وانتخابه يتم من قبل الكنيست أو البرلمان. وقد أخذ مشروع الدستور بنظام المجلس الواحد، على أساس التمثيل النسبي في الانتخابات، وأعطي للبرلمان صلاحيات واسعة في التشريع والرقابة على أجهزة الدولة، التي تنبثق من هذا البرلمان، ووضع هذا المشروع على أساس تقييد مسؤولية الدولة في تأمين الضمان الاجتماعي، وركز على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، كما ركز على الأخذ بمبدأ الحرية السياسية في الأنظمة الديمقراطية الغربية.

والحقيقة أن طريقة كتابة الدستور كانت عكسية، إذ أن اللجنة التي كلفت بكتابته لم تنتخب من قبل الشعب، ولم تكن تتمتع بالتأكيد الذي يمثله هذا الانتخاب. كما أن الكيان الأساسي للدولة لم يكن مستقرا بسبب التعداد الهائل للأجناس التي يتألف منها المجتمع اليهودي.

وقد حاولت اللجنة إدخال تعديلات في مشروع الدستور والجمع بين المتناقضات التي لا سبيل إلى قبولها من بعض الفئات السياسية والدينية.

[1] –كامل أبو جابر، نظام دولة إسرائيل، إطار القرار السياسي، قسم البحوث والدراسات الفلسطينية، 1973، ص 23.

وقد اجتمعت اللجنة التأسيسية في 25 جانفي 1949، وعقدت ست جلسات في القدس، انتهت على إثرها صبغة الحكم المؤقت بوضع أساس لحكومة دستورية، بما أصبح يسمى بقانون الانتقال، أو الدستور المصغر، الذي صدر في 16 شباط 1949، وقد برز إبان هذه الاجتماعات عدة تيارات متعارضة.

وتمثل هذا الاتجاه المعارض لوضع دستور في الأحزاب الدينية، لأنه لا يجعل من التوراة الأساس الرئيسي للتشريع في الدولة. وانضم حزب مزراحي المعتدل إلى المعارضة التي يتبعها قسم كبير، حتى من أعضاء الماباي بزعامة "بن جريون" الذي يعارض فكرة الدستور من حيث المبدأ[1]، أما حزب الماباي اليساري عارض فكرة الدستور لعدة أسباب.

وإن أهم سبب لعدم وجود الدستور هو المشاكل الدينية السياسية التي لم يكن هناك اتفاق على الخطوط العريضة لكيفية حلها. ويضيف أن جميع هذه المسائل المعقدة لا تزال قائمة إلى حد الساعة، ومنها أن النظام يتكون من خليط متناثر من القوانين، كالقانون العثماني والتشريعات البريطانية إبان فترة الانتداب والقوانين التي سنها كنيست 1949.

ولهذا فإن الكنيست الأول اتخذ قرار بعد أخذ الدستور الرسمي للدولة والتعويض عن ذلك بتشريع قوانين مهمة، تدعى بالقوانين الأساسية، وتكون في مجموعها مع تطور الزمن دستورا.

وقد قال "بن جريون": "كنت عاقد العزم على أن أجعل إسرائيل دولة علمانية بحكومة دنياوية تقودها حكومة دنياوية، وليس رجال الدين الرسميون.

[1] الغالي كمال، النظام السياسي لإسرائيل، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1969، ص.71

إن إسرائيل دولة دنيوية، ولكننا مع الأسف لم نتمكن من إبعاد الدين عن السياسة"[1].

كما من شأن الدستور تحرير الحقوق والحريات، فقد ارتأى القادة آنذاك تأجيل الخوض في هذا الموضوع بصدده إلى حين ذلك لرفعه بالتزام الدولة بحماية العرب المقيمين في أرض فلسطين، والذين أصبحوا مواطنين في الدولة الجديدة.

فإذا حددت الدولة نفسها بقوانين لا يمكن لها أن تمارس حكما عسكريا ضد فئة وحكما مدنيا ضد فئة أخرى. وأن كتابة الدستور لابد أن تتضارب مع دور المؤسسة العسكرية، وما يفرضه الدستور من السيادة المدنية على جميع مؤسسات الدولة.[2]

ويقول كوهين حالة إسرائيل هي نوع خاص، أنها دولة، وهي جديدة في مسالكها كالجماعات السياسية التي أنشأها المهاجرين الآباء في أمريكا، لكن إسرائيل ليست أمة جديدة، والشعب اليهودي، مما لا شك فيه، شعب له تاريخ، إذا كان دستور هذا الشعب يريد أن يأمر ويكتسب الولاء الدائم من جانب المواطنين والاحترام الكامل من اليهود من جميع أنحاء العالم، فعليه أن يشق طريقه في التقاليد الروحية التي تكون التراث الذي لا يتحدد من حيث الزمان، والتي من مجموعها يتكون الوطن الحقيقي لوجود إسرائيل.[3]

كما أن المشكلة الدينية بكل أبعادها السياسية والحضارية كانت عقبة رئيسية في طريق تكوين الدستور، الذي لا يخدم مصالح الحزب المسيطر "الماباي" والذي اتخذ عدم وجود دستور بريطانيا ذريعة له، إضافة إلى أن وجوده سيؤدي إلى قسم الأمة اليهودية إلى قسمين.

---

[1] الغالي كمال، المرجع السابق، ص73.

[2] نفسه، ص77.

[3] حامد ربيع، نظرية التحليل السياسي، ص117.

وبهذا استمرت المناقشات حول وضع الدستور حتى 13 جوان 1950، حيث صوت الكنيست بأغلبية الأصوات (50 صوت) مقابل (30 صوت) مع تخلف الأحزاب الدينية عن الاشتراك.

حيث توصل الكنيست إلى حل وسط، إذ نص القرار على أن إسرائيل يجب أن تكون دستورا مدوّنا وشاملا، ولكن لا يجب الاستعجال في وضعه، ويتم في البداية بوضع قوانين يتم تعديلها بالأسلوب البرلماني العادي.

المبحث الثالث: أنواع الممارسات السياسية:

إن المجتمع الإسرائيلي يتميز بترابط متناقض بين القيادة والمواطن والمجتمع والدولة، والمتغير الأساسي الذي يخلق هذا الترابط هو الأيديولوجية، فنجد، على سبيل المثال، من المظاهر السياسية الطافية على السطح هي حزب "الماباي"، هذا الأخير الذي له دور كبير في اتخاذ القرارات، إن لم نقل الدور الرئيسي في تسيير القوى السياسية في إسرائيل، رغم وجود أدوات فاعلة في اتحاد القرار والتنظيم السياسي الإسرائيلي مثل حزب "المابام" و"الحزب الشيوعي" إضافة إلى الأحزاب الدينية والمؤسسات مثل "الوكالة اليهودية" و"الهستدروت" والتي هي في أغلبها يسيطر عليها حزب "الماباي" لأنه ليس مجرد قوة محركة لقيادة المجتمع الصهيوني، ولكنه يمثل نماذج القيّم المعبرة عن المجتمع السياسي الكلي.[1]

كما نجد الفرد أو المواطن الإسرائيلي والذي يعبر سلوكه عن طبقات متتالية من التفاعل والشحنات العاطفية، وهو نموذج السلوك السياسي المركب في أدق معناه، فهناك مظاهر عديدة تميز الفرد الإسرائيلي، منها الرضا الذي يكون اتجاه الحاكم، إضافة إلى المشاركة التي ترتبط بالاهتمام ثم الولاء.[2]

كما أن التحليل السياسي في أي بعد من أبعاده يتضمن ظاهرة الممارسة على مستويات، فتحليل الموقف أو الظاهرة مرتبط بالممارسة، لأن أي تحليل هو تجزئة للعناصر المكونة للمشكلة موضع النقاش، سواء على مستوى الحاكم أو المحكوم، ومن ثم تحليل القرار، وهو تعبير عن عملية المواجهة التي تتحدد مكانا وزمانا وموضوعا. إذن السلوك السياسي هو قرار على مستوى الفرد لا على مستوى الجماعة، ومنه نستطيع القول أن القرار السياسي هو صورة من صور الممارسة، وهي سلوك على مستوى الجماعة.

[1] حامد ربيع، النموذج الإسرائيلي للممارسات السياسية، ص 104.

[2] نفسه، ص 105.

المبحث الرابع : تقييم النموذج الإسرائيلي للممارسة السياسية.

ككل نظام سياسي، فإن النظام إسرائيلي يملك أيضا نقاط قوة ونقاط ضعف، ومظاهر القوة عديدة، أهمها الارتباط الحركي بين مختلف عناصر الجسد السياسي، وهذا يعني أنه عندما يريد الحكام مواجهة أي موقف، يعلم أن هناك من يسانده، كما أن وضوح المواقف السياسية يعتبر من مظاهر القوة. إذ أن كل قوة تعرف موضعها في النظام الكلي، أي وضوح الوظائف السياسية، وهذا يؤدي إلى:

- ثبات الطبقة القيادية.
- استمرارية التفاعل بين القوى السياسية والثقافية.
- تضييق دائرة التأثير للقوى الاقتصادية.
- فاعلية عملية الاتصال.

إضافة إلى التخطيط، ومبدأ الأدوار.

ولكن هذا لا يمنع من وجود ثغرات في هذا النظام، وأهمها عدم قدرة الجسد السياسي على خلق اندماج متستر خلف مبدأ الولاء وقلب العلاقة بين السياسة الداخلية والخارجية، الأمر الذي كان ولا بد أن يؤدي إلى إرخاء المشاكل الحقيقية التي يتعين على المجتمع الإسرائيلي أن يواجهها بشجاعة وصراحة، إضافة إلى أن إسرائيل تستمد قوتها من قوى غير إسرائيلية، وعدم القدرة على المواجهة السريعة.

ومن خلال هذه الدراسة يمكن أن يتوقع الباحث أو الدارس عدة تطورات على المجتمع الإسرائيلي، ومن بينها:

- خلق قنوات الاتصال المحلية مع القوى العربية داخل إسرائيل.

- تطور النظرة الدينية على المجتمع السياسي.
- تعديل القانون الانتخابي والخروج على تقاليد الصهيونية.
- تطور العلاقات بين التكتلات السياسية نحو التكتلات الكبرى.
- اختفاء القيادات التقليدية وتعويضها بقيادات شابة.

الفصل الثالث

الظاهرة الحزبية في اسرائيل.

المبحث الاول: خصائص الظاهرة الحزبية.

المبحث الثاني: الكتل السياسية في اسرائيل.

المبحث الثالث: دور الاحزاب السياسية في العملية الاستيطانية.

المبحث الأول: خصائص الظاهرة الحزبية:

يقال عادة أنه يستحيل فهم ملامح النظام الحزبي في إسرائيل دون الإلمام بنشأة هذا النظام واصوله في أيشوف، ذلك أن الغالبية الساحقة للأحزاب الإسرائيلية قامت أو انشقت عن أحزاب وجدت قبيل قيام الدولة، وهي حالة فريدة في تاريخ المجتمعات السياسية.[1]

إن الأحزاب الثلاثة عشر التي لها مقاعد في الكنيست السادس، المنتخب سنة 1965، تختلف اختلافا قليلا عن تلك التي انتخبت في الكنيست الأول عام 1949، أو في "اليشوف" منذ 1933. وقد نشأت معظم هذه الأحزاب من سلسلة من الانفصالات والانقسامات في الحركة الصهيونية أساسها ليس عقائديا وحسب لكنه اقتصاديا ومذهبيا أيضا.[2]

حيث أن الحزب في الحركة الصهيونية أداة أساسية لتحقيق كيانها بعد المنظمة الصهيونية التي تفرضها على الصعيد العالمي، فالحزب السياسي لا يتحدد بالدولة الإسرائيلية، لا من حيث المكان ولا من حيث الزمان، وهو لا يقتصر على التعامل مع الدولة أو السلطة وحسب، بل يمتد لتناول كل ما له صلة بالفرد.

كما أننا نجد أبرز القضايا التي أدت إلى الانفصال في الأحزاب السياسية الإسرائيلية، متمثلة فيما يلي:[3]

---

[1] على الدين هلال، المرجع السابق، ص،338.

[2] إبراهيم وغنر، المرجع السابق، ص ،139.

[3] نفسه، ص.ص 140-141.

1-**الدين:** إن مكانة الدين أي اليهودية المتصلة في الدولة، كانت فاصلا أساسيا يفرق بين الأحزاب (الدينية) التي اندمجت عام 1967 في الحزب الديني القومي من جهة -أي الانقسام القائم بين الكتل الدينية- ومن جهة أخرى جميع الأحزاب الرئيسية الأخرى -الأحزاب الدينية-.

2-**الاقتصاد:** إن الانقسام التقليدي بين الاشتراكية والنظام الحر، قائم بين الأحزاب الإسرائيلية، وهو يأخذ بعدا إضافيا بالنسبة للهستدروت من تأييد أو معارضة له.

3-**المطالب الإقليمية:** ما زال الحوار يجري منذ 1942 بين الأحزاب بصدد الحدود الدائمة التي يجب أن ترضى بها إسرائيل نهائيا. وهنا تختلف المواقف بين معارضة تمثلت في حزب "ما كي"، ودعوة لضم الأردن من قبل "حيروت"

إضافة إلى الخلافات حول بعض القضايا الخارجية مثل الانحياز إلى الشرق أو إلى الغرب، أو العكس، أو الحياد التام وغيرها.

المبحث الثاني: الكتل السياسية في إسرائيل:

إن ما يميز الحركة السياسية في إسرائيل هو التمييز بين اليمين واليسار، أما الوسط فيحكمه "الماباي"، إضافة إلى أن اليمين في ذاته ينقسم إلى قسمين، يمين ديني وآخر علماني، ويسار رافض، وآخر مساند. إضافة إلى الكتلة العمالية، والهستدروت.

I – أحـزاب اليســـار:

حيث أننا نجد حزب الماباي وحزب المابام، وحزب أحدوت هاعفودا تمثل عصب ما يسمى بالجناح العمالي في الحركة الصهيونية، وكان أقواها وأوسعها نفوذا هو الماباي الذي ظهر عام 1930. وقد سيطر على الوكالة اليهودية منذ عام 1933 كما كان له وزن أكبر هي الهستدروت والتنظيمات المتفرعة عنها.[1]

1) الماباي (حزب العمال الزراعيين الإسرائيلي)

نشأ عام 1930 نتيجة اندماج الحزبين العامل الفتي وأحدوت هاعفودا وكان أهم ما نادى به هو ضرورة العمل اليدوي والاندماج في المجتمع على الرغم من الاختلافات العقائدية التي أدت إلى الخلاف على أمور أوصلت إلى انسحاب أحدوت هاعفودا عام 1948 وانضمامه إلى "هاشومير هاتسعير".

كما أنه لعب كذراع للهستدروت لرفع المستوى المعيشي، كما تمكن من السيطرة على الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية، وأصبح عاملا أساسيا في القيادة السياسية، ازدادت

[1] على الدين هلال، المرجع السابق، ص339.

شعبيته في الحرب العالمية الثانية، وقد سيطر منذ 1939 على الحركة الصهيونية. لذا فهو يهدف إلى تحقيق الأهداف الصهيونية وتوحيد الجبهة العالمية، إضافة إلى إحياء التراث اليهودي واللغة العبرية وإلى القضاء على السيطرة الطبقية.[1]

كما أنه القوة الدافعة في إنشاء حركة المستعمرات، واتجاهه اشتراكي ومنطق سياسته القائلة بوجوب قيام اليهود بالعمل في جميع المرافق التي بين أيديهم بالادعاء أن هذه السياسة تمنع استغلال اليهود للغير، ويستهدف في سياسته الخارجية عدم الارتباط بأية كتلة دولية، وتقوية السلطة السياسية والأدبية لهيئة الأمم المتحدة.[2]

2) المابام (حزب عمال إسرائيل المتحدين):

تكوّن عام 1948 باندماج حركة الحارس الفتي ذات النزعة الماركسية، واتحاد العمل (عمال صهيون) رغم خلافهما حول الدولة الصهيونية.[3]

وهو يهدف إلى جمع شمل اليهود داخل دولة اشتراكية يهودية، وتدريب الشباب اليهودي في داخل إسرائيل وخارجها، ليكونوا طليعة في إنشاء المزارع الجماعية. وهو يدعو إلى وضع كل اضطهاد في داخل الدولة، ويهتدي بنظريات "كارل ماركس وإنجلز ولنين وستالين"، وينتهج سياسة مناهضة للفاشية تهدف إلى إقامة السلام الدولي الدائم وتوطيد الصداقة بين

[1] حامد ربيع، النموذج الإسرائيلي للممارسات السياسية، ص 244 .

[2] إبراهيم خليل أحمد، المرجع السابق، ص 135.

[3] حامد ربيع، النموذج الإسرائيلي للممارسات السياسية، ص 222.

إسرائيل والاتحاد السوفياتي والقوى التقدمية الأخرى في العالم، ويعارض لإقامة قواعد عسكرية أو اقتصادية للدول الأجنبية داخل إسرائيل.[1]

3)أحدوت هاعفود (وحدة العمال):

تأسس في فلسطين عام 1919 بائتلاف بين عمال صهيون وغيره من الأحزاب الصهيونية الاشتراكية الصغيرة. ثم اندمج في حزب "الماباي" عام 1929–1930 ليعود فينشق عنه عام 1942 كفرع من حزب "المابام" وفي عام 1954 انفصل عن حزب "المابام" متخذا اسم "حركة اتحاد العمال" وهو يساوي صهيوني اشتراكي.[2]

4)رافـي (لائحة العمال الإسرائيليين):

وهي مجموعة انشقت عن حزب الماباي عام 1965 حين انسحب "بن غوريون" "وديان" "وبيريز" من حزب الماباي، ثم عادت وانضمت إليه الآن 1967 بزعامة "موشي ديان" "وبيريز" ورفض بن غوريون العودة وشكل حزب العمال الإسرائيليين وتحصل على أربعة (04) مقاعد في الكنيست السابع.[3]

[1] إبراهيم خليل أحمد، المرجع السابق، ص137.

[2] ابراهام وغنر، المرجع السابق، ص 195.

[3] نفسه، ص197.

5) الحزب الشيوعي:

نشأ على أرض فلسطين عام 1919 من أغلبية يهودية تنشط مع المثقفين العرب واعتنقوا المبادئ الماركسية، وهو يحمل العديد من المتناقضات بداخله أدت إلى العديد من الانشقاقات الداخلية بسبب محاولة الربط بين الماركسية والصهيونية.[1]

فهو منذ إنشائه، يعارض بشكل عام الصهيونية، إلا إنه كان يطالب في وطن قومي لليهود، كما طالب بإلغاء الكتاب الأبيض 1939 الذي وضع قيود على انتقال أراضي العرب إلى اليهود.[2]

II – أحـــزاب اليمـيـــــــن.

كما نجد الأحزاب اليمينية والمتمثلة في الأحزاب الدينية وأجنحتها العمالية، فهناك "مزراحي" وجناح العمالي "هابوعيل مزراحي" وهناك "أجودات إسرائيل" وجناحه العمالي "هابوعيل أجودات إسرائيل"، وقد شارك "المزراحي" بصفة خاصة في المنظمات الصهيونية وكان أقرب إلى التحالف مع الصهيونيين العموميين، ونتيجة تزايد عدد المهاجرين من أصحاب رؤوس الأموال، ظهر "الحزب الليبيرالي".[3]

1) **كتلة جحل:** أو كتلة حيروت الأحرار، تأسست باندماج حزبي حيروت والأحرار المعارضين عام 1965.[4]

[1] حامد ربيع، المرجع السابق، ص244.

[2] إبراهيم خليل أحمد، المرجع السابق، ص136.

[3] على الدين هلال، المرجع السابق، ص.ص 339-340.

[4] ابراهام وغنر، المرجع السابق، ص 196.

أ- الأحرار (الحزب الليبرالي):

تأسس عن اندماج الحزب التقدمي، وحزب الصهيونيون العموميين سنة 1961 وهو مثال حي عن تعداد الانقسامات والاندماجات، وهو حزب صهيوني رأسمالي، وهو ينادي بالحد من تدخل الحكومة وإنشاء نظام تأمين وضمان للحريات الفردية وتوزيع الضرائب بعدالة إضافية إلى وجود دستور مكتوب للدولة ومعارضة تشدد الأحزاب الدينية.[1]

ب – حزب حيروت.

حزب اسمه التصحيحيون خلفا شرعيا لأرغون عام 1948، معارض على يمين حزب "ماباي"، اندمج بحزب الأحرار عام 1965 لتشكيل الجحل ثم اندمج بحزب "الوسط" عام 1973 لتشكيل حزب "الليكود".[2] شارك في الحكومة الائتلافية سنة 1967 وحقق درجة من احترام كانت سبب دخوله مرة ثانيه في الحكومة التي شكلت عقب الكنيست السابع عام 1969، وهو يطالب بتوسيع الحدود لتشمل جميع المناطق التاريخية بالأردن، كما يدافع عن الاستثمار الخاص، ويؤمن بالحركة السياسية المباشرة، بما في ذلك رفض الطاعة المدنية، ويهدف إلى بناء اقتصاد وطني مبني على المنافسة والمشاريع الخاصة، ويعارض الأشكال التعاونية في الاقتصاد، وسياسة عنيفة تجاه العرب، أشهر شخصياته "مناحم بيجين"، ويعادي الكتلة الاشتراكية.[3]

[1] حامد ربيع، النموذج الإسرائيلي للممارسات السياسية، ص 208.

[2] ابراهام وغنر، المرجع السابق، ص196.

[3] حامد ربيع، نفس المرجع ، ص208.

2) الأحزاب الدينية.

أ- مفدال (الحزب الديني القومي).

تأسس عام 1956 نتيجة اندماج حزبي "مزراحي" و"عمال مزراحي"، شارك في جميع الائتلافات الحاكمة في إسرائيل، ما عدا الفترة من 1958-1959 وحصل في الكنيست الثامن على عشرة مقاعد، وهو يدافع عن الدولة وعلى تعليم الدين اليهودي، ليس له برنامج اقتصادي، اهتمامه الأساسي بالثقافة والتعليم الديني، وهو أقرب الأحزاب إلى "الماباي" بسبب الاهتمام بالمشاكل الاجتماعية.[1]

ب- حزب مزراحي (المركز الروحي):

يعود إلى عام 1902 في أوروبا الشرقية، وطفى على السطح عام 1918 في فلسطين وأعضائه من الطبقة الوسطى واليهود المحافظين. وهو يدعو إلى قيام حكم نابع من التراث اليهودي والثقافة الإسرائيلية والتركيز على الدين المحافظ والتقاليد اليهودية. وهو يميل إلى المساواة، كما أنه يدعو إلى تدعيم الصداقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ويعارض تجنيد النساء.

ج- حزب عمال مزراحي.

نشأ من الانشقاق عن مزراحي عام 1922 بسبب ميلان هذا الأخير إلى اليمينية، وهو يؤكد على الصهيونية والعمل وشعاره هو "التوراة والعمل" ويقول الأستاذ "الغالي": (انه قام

[1] حامد ربيع، ، النموذج الإسرائيلي للممارسات السياسية ، المرجع السابق، ص 202.

بتطوير برنامج علماني للاستيطان الزراعي والنشاطات النقابية دون العقائد الصارمة بالمبادئ الاشتراكية).[1]

كما يطالب هذا الحزب بالمساواة في الأجر بين الرجل والمرأة، ويعارض فكرة التجنيد للنساء.

د- أجودات إسرائيل:

نشأ في بولندا عام 1912 ضد الاتجاه العلماني الذي انتشر بين يهود أوروبا الشرقية. عقد أول مؤتمر له عام 1923 لحل مشاكل اليهود على أساس الديانة اليهودية، وهو يؤيد قيام إسرائيل التي يجب أن تستند إلى قانون الديانة اليهودية كما جاء في التوراة، وهو يرفض التعاون مع الشيوعية الملحدة، ومحاربة تجنيد النساء، وهو يعارض اندماج اليهود في المجتمعات الأخرى، ويعارض العلمانية الصهيونية.[2]

هـ- هابوعيل أغوذات إسرائيل (عمال جماعة إسرائيل):

قام هذا الحزب عام 1922 كجناح عمالي "لأجودات إسرائيل" في بولندا لمحاربة التيار العمالي الاشتراكي، ويحاول هذا الحزب توحيد العمال بواسطة الدين تقوية الرابطة الدينية لديهم. كما يؤيدون قيام إسرائيل مؤسسة على تعاليم قانون الديانة اليهودية، يشدد على العلاقات الإنسانية والاجتماعية بين أعضائه أكثر من اهتمامه بصلة الإنسان بالله، لم يرفض النشاط الاستعماري الصهيوني في فلسطين، ويدعو لتقوية جيش إسرائيل، ويساند الإجراء

[1] الغالي كمال، المرجع السابق، ص.118

[2] حامد ربيع، النموذج الإسرائيلي للممارسات السياسية، ص202.

و"الهستدروت"، ويدعو إلى التفاهم مع "الماباي"، بعد أن كان يتهمه بالمادية وعدم الدينية، اشترك في الكنيست الخامس والسادس والسابع على التوالي، وفيهم حاز على مقعدين.[1]

ويعتبر المخطط التالي كتلخيص لتطور الجبهة الدينية، حسب ما رآه الدكتور حامد ربيع في كتابه "النموذج الإسرائيلي للممارسات السياسية " الصفحة 213.

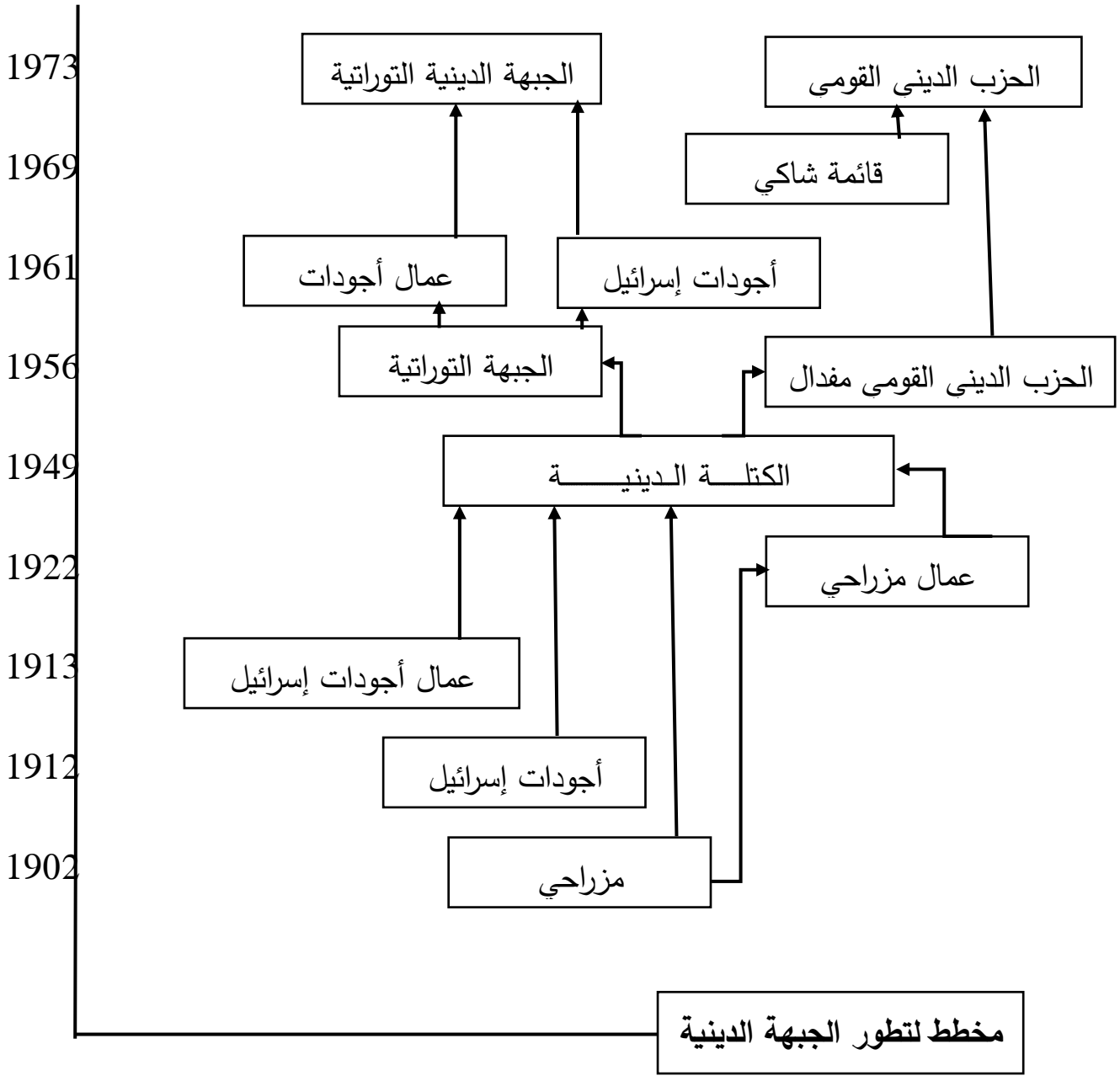

[1] حامد ربيع، النموذج الإسرائيلي للممارسات السياسية، ص202.

III – الهستدروت :

هي كلمة عبرية معناها "المنظمة" وهي تمثل الاتحاد العام للعمال في إسرائيل. تأسس عام 1920 ويضم معظم العمال اليهود في إسرائيل. ويتمتع بنفوذ قوي في حزب "الماباي"[1].

وقد تمكنت من السيطرة على المنظمات الصهيونية العمالية، فنالت في المؤتمر الصهيوني العالمي سنة 1932 أكثر من 50% من عدد مقاعد الجمعية العامة للمؤتمر[2].

ومنذ بداية إنشاءه، تميز بخصائص معينة، إذ أن هدفه لم يقتصر فقط على تنظيم الطبقة العالمية، وإنما خلق هذه الطبقة وتكوينها وتوطينها في فلسطين، فهو لا يهدف إلى الدفاع عن مصالح العمال اليهود، وإنما يسعى إلى إنجاح الاستعمار الصهيوني في فلسطين، فهو بمثابة نقابة وطنية من ناحية، وأداة فعلية لتحقيق أطماع الصهيونية من ناحية أخرى.

كما كان النمو الهستدروت سريع، فمن 15275 عضوا سنة 1926 إلى 25378 عضوا سنة 1930، ثم إلى 85818 عضوا سنة 1936، وامتداد سيطرته إلى كافة مجالات النشاط الاقتصادي، وأصبح بذلك العمود الفقري الصهيوني، في نهاية الانتداب البريطاني، بلغ عدد أعضائه 200000 عامل يمثلون نحو 75% من مجموع اليهود ذوي الرواتب والأجور، وكان يشمل عدة نقابات منها: منظمة العمال الزراعيين ، اتحاد عمال المعادن، اتحاد عمال البناء، اتحاد عمال الماس، اتحاد عمال خشب، على العموم فقد كان نشاط الهستدروت مكرسا بالكامل في مختلف الأنشطة لخدمة المخطط الصهيوني الذي يهدف إلى تنظيم العمال، على نحو يجعل منهم كتلة ذات فاعلية سياسية واقتصادية[3].

وفيما يلي مخطط لتطور الجبهة العمالية وضعه الدكتور حامد ربيع في كتابه النموذج الاسرائيلي للممارسات السياسية[4].

---

[1] – إبراهيم وغنر، المرجع السابق، ص 196.

[2] – علي محمد علي، المرجع السابق، ص 272.

[3] علي الدين هلال، المرجع السابق، ص 285–286.

[4] – حامد ربيع، النموذج الاسرائيلي للممارسات السياسية، المرجع السابق، ص 240.

مخطط لتطور الجبهة العمالية

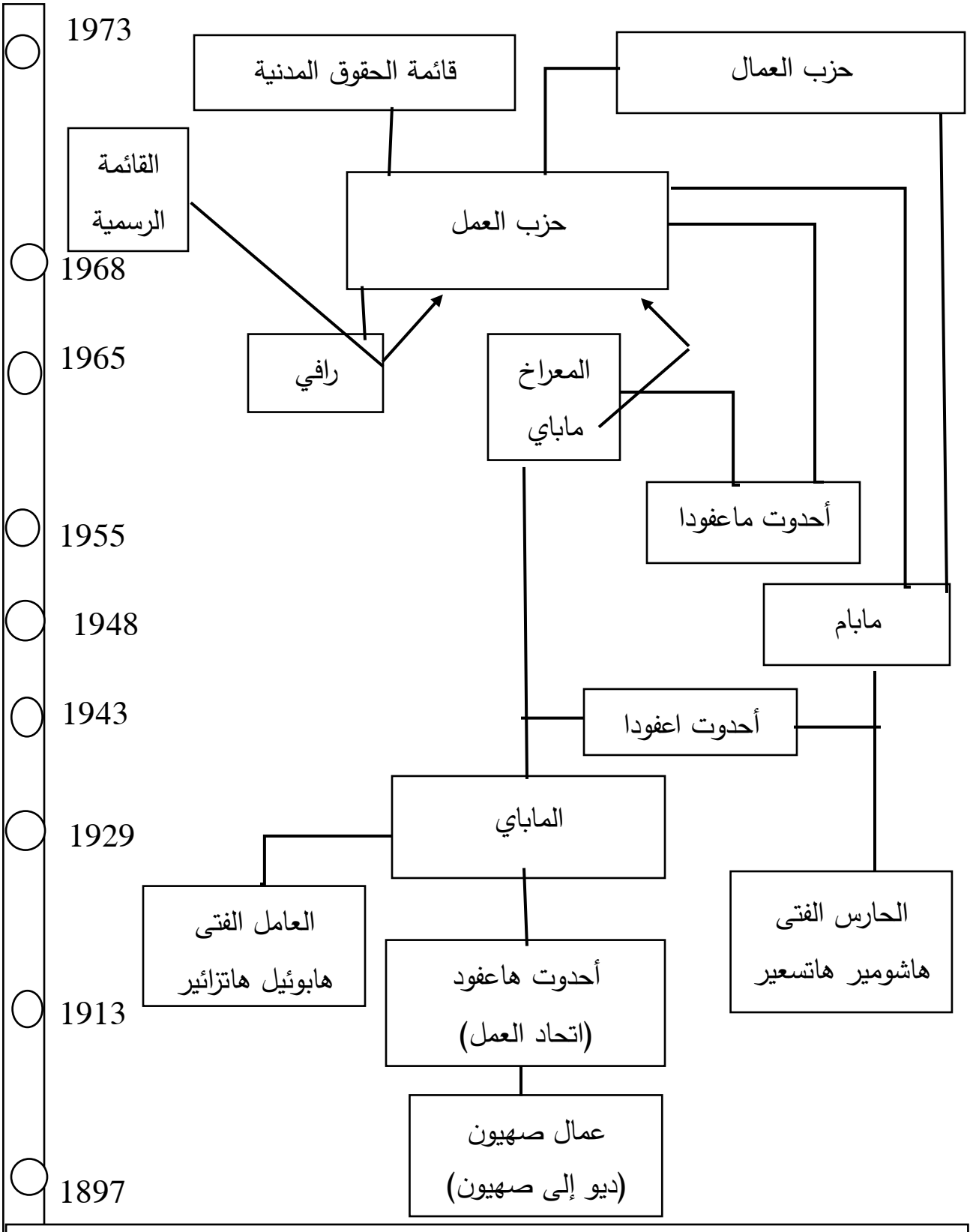

المبحث الثالث: دور الأحزاب السياسية في العملية الاستيطانية.

إن تعدد الأحزاب وانقسامها الظاهر في الرأي حول بعض المسائل الداخلية، مثل وضع الدستور، والذي يعود إلى ما قبل قيام إسرائيل، وإلى طبيعة أصلها ومنشئها الاوروبي، وبالتالي إلى الأفكار الصهيونية التي نادى بها تيودور هرتزل ودخولها في صلب المنظمة الصهيونية العالمية لتصبح جزء من تاريخها الحافل بالتعقيد والتآمر.

كما أن هذا التعدد الذي يراه البعض من مظاهر الديمقراطية الصحيحة، والذي هو في حقيقة الأمر تنافس وتطاحن من أجل تسابق على اقتسام الغنائم والأسلاب، والمزايدة السياسية في الأسواق الصهيونية، إضافة إلى أنه تعدد في الوسائل لتحقيق أهداف الصهيونية والحفاظ على مصالحها، والتركيز على الهدف الرئيسي، وهو إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين[1].

ومن هنا، يمكننا إيضاح أبرز دور لعبته هذه الأحزاب السياسية والمتمثلة في عملية الاستيطانية الصهيونية، وقيام دولة إسرائيل.

حيث عملت هذه الأحزاب على خدمة المشروع الاستيطاني وأهدافه، وذلك من خلال المؤسسات الاستيطانية كالهستدروت المتخصصة في الجانب الاقتصادي، والتي كانت تعمل على تمويل النشاط العسكري والهجرة والتعليم.

إضافة إلى ذلك، ما قامت به الوكالة اليهودية التي كانت تحت سيطرة حزب الماباي والتي عملت على تنمية الوعي اليهودي والدفاع عن مصالحهم وتنظيمهم، وكانت مهمتها

[1] – إبراهيم خليل أحمد، المرجع السابق، ص 137.

الأولى هي تشجيع الاستيطان في فلسطين خاصة بالعمال الزراعيين اليهود والصناع والمثقفين وأصحاب رؤوس الأموال، كما عملت الوكالة اليهودية على بناء مستعمرات جديدة وإنشاء مدارس خاصة باللغة العبرية للمستوطنين الجدد بحكم أنهم لا يعرفون العبرية، إضافة إلى توفير مناصب العمل للمهاجرين[1].

كما برز الدور هذه الأحزاب في الجانب الدبلوماسي، حيث اهتمت بالعامل الخارجي والعلاقات مع القوى الدولية الكبرى، وهذا لأهمية الدبلوماسية في العملية الاستيطانية الصهيونية، خاصة العمل على عدم معارضة هو دولية أو إقليمية للعملية الاستيطانية، خاصة وإن عملية التهجير كانت من دول عديدة في العالم، وهو ما يستدعي استخدام المكر والخداع والتمويه وغيرها من الأساليب القذرة في العلاقات الدبلوماسية مثل ادعاء أن العرب هم المسؤولون على إثارة الصراع في فلسطين، وأن الحركة مستعدة دوما للتعايش معهم.

ومن هنا يبرز لنا دور آخر، وهو الدعاية الصهيونية التي ظهرت إلى جانب العمل الدبلوماسي لخدمة غاياتها في تحقيق وتنفيذ العملية الاستيطانية، حيث استهدف بهذا العمل الدعائي تقوية تنمية الوعي اليهودي لا لمعنى الصهيوني، إضافة إلى الحصول على الموافقة الدولية على المشروع، إضافة إلى تغطية الأعمال العسكرية والعنف المسلح، خاصة العمل على إظهار العرب هم الذين يلجؤون للعنف العسكري، وأن الصهاينة يعملون على الدفاع عن النفس بخلق التنظيمات العسكرية، والتي هي في حقيقة الأمر من يعمل على نشر الرعب والخوف في صفوف الفلسطينيين، هذه الأخيرة التي كانت الوكالة اليهودية هي من يشرف عليها بشكل مباشر، خاصة وأن التنظيم العسكري الرئيسي تابع لها[2].

[1] – علي الدين هلال، المرجع السابق، ص 334.

[2] – نفسه، ص 336.

كما أنه قد ظهرت منظمات عسكرية أخرى، والتي انبثقت من الأحزاب السياسية مثل حزب الإصلاحيين المتطرف، التي انبثقت عنه "بريت ترومبلدور" و"بيطار" و" ارغون زفاي ليومي" و"شترن"، حيث عملت هذه المنظمات على تخريب الممتلكات والمؤسسات الحكومية، إضافة إلى أعمال الاغتيالات الوحشية، مثل اغتيال "اللورد موين" وزير دولة بريطانيا في الشرق الأوسط في أحد شوارع القاهرة في نوفمبر 1944، وهو ما قلب بريطانيا على الصهيونية[1].

من خلال ما تقدم، فإن هذه الأحزاب التي شاركت في صنع السياسة وزيادة الموارد المالية بالحركة، وتجنيد قيادات سياسية، وكفلت لها مهمة التدريب وغيرها من الأعمال، قد أصبحت تمثل نقطة قوة المشروع الاستيطاني، وقيام دولة إسرائيل، وهذا لتداخلها في جل التنظيمات والجمعيات والوكالات وقوة تأثيرها عليها، إضافة إلى مختلف الجهود والاتجاهات والإمكانيات التي سخرتها لصالح العملية الاستيطانية، والتي شملت مختلف الجوانب.

ومن هنا يمكن القول إن الحركة الصهيونية قد أفرزت ثلاثة أدوات سياسية من حيث طبيعتها ووظيفتها، وهي المنظمة العالمية الصهيونية، والوكالة اليهودية، والأحزاب السياسية. هذه الأدوات التي تداخلت مع بعضها البعض إلى حد كبير، وعلى سبيل المثال، فإن المنظمة الصهيونية شديدة الارتباط في الوكالة اليهودية من الناحية العملية، لأن نصف عدد أعضاء الوكالة يتم تعيينهم بواسطة المنظمة الصهيونية، ومن جانب آخر نجد الأحزاب السياسية تفرز أعضاء وقيادات الأداتين السياسيتين الاخريين، وتشارك فيهما بنسب متفاوتة،

[1] – إبراهيم خليل أحمد، المرجع السابق، ص 136.

وتعكس داخل أجهزتها صراعاتها واختلافاتها حول أنسب الوسائل لتحقيق هدف المشروع الاستيطاني الصهيوني[1].

وبهذا يمكن ملاحظة نوع من التكامل الوظيفي بين عمل هذه الأدوات المختلفة أدى إلى نوع من التصاعد في تقدم المشروع الاستيطاني، نحو خلق الكيان الصهيوني.

[1] – علي الدين هلال، المرجع السابق، ص 331–332.

خـاتمـــة:

من خلال هذه الدراسة في فصول هذا البحث، نرى كيف أن التعاليم اليهودية الواردة في التوراة وفي التلمود قد بعثت بفكرة السعي الدائم من أجل السيطرة على العالم وتسخيره لخدمة الشعب المختار.

كما توضح هذه الدراسة أن العلاقة بين السياسة والاحزاب والتوسع الاستيطاني كانت معقدة وذات تأثير بعيد المدى.

شهدت هذه الفترة تحولات حاسمة في كيفية إدارة سياسات الاستيطان، حيث لعبت الأحزاب السياسية الرئيسية دورا محوريا في تحديد استراتيجيات التوسع وتوجيه السياسات الحكومية.

وجود تباين بين الاحزاب فيما يتعلق بالاستيطان، مما ادى الى تباين في سياساتها وتوجهاتها.

وبفهم هذه العلاقة المعقدة بين البنية السياسية والظاهرة الحزبية والاستيطان، يتضح أن السياسات الاستيطانية لم تكن نتيجة قرارات حكومية فقط، بل كانت نتاجا للتفاعلات بين القوي الحزبية، والتحديات الامنية، والضغوط الاقليمية والدولية.

ومن أجل تحقيق أهدافهم، أسسوا الجمعيات والمنظمات التي تولت أمر التخطيط ورسم الطريق أمام اليهود للوصول إلى أهدافهم المجنونة، وهذا ما قامت به الحركة الصهيونية التي انتهجت كل الطرق، للوصول إلى هدفها الأسمى.

خاصة وأنها من خلال خططها قد استطاعت أن تحبك المؤامرة على أرض فلسطين – عربية منذ الأزل –والتي ادعوا أن لهم فيها حق تاريخي، جعلوه حجة لاحتلالها وسلبها أمام رؤى كل العالم بحكم اعتراف هيئة الأمم المتحدة – التي تسعى من أجل تحقيق السلم والأمن العالميين– وأعظم الدول الأوروبية، وهذا بفضل دبلوماسيتها وعلاقاتها السياسية الاقتصادية.

قائمة المصادر والمراجع

1. أبو جابر، كامل، نظام دولة إسرائيل إطار القرار السياسي، قسم البحوث والدراسات الفلسطينية، 1973.
2. أبو عرفة، عبد الرحمن، التطبيق العملي الصهيونية، دار الجيل، بيروت، ط1، 1981.
3. أبو ذكرى، وجيه، الإرهابيون الأوائل، المكتب المصري الحديث، القاهرة، ط1، 1987.
4. التل، عبد الله، خطر اليهودية على الإسلام والمسيحية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، ط2
5. أحمد، إبراهيم خليل، إسرائيل فتنة الأجيال، العصور الحديثة، مكتبة الوعي العربي، 1970.
6. الكيالي، عدنان، الحركة الصهيونية حركة عنصرية، ط1
7. الرحباني، وآخرون، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، وزارة الدفاع اللبناني، ط1، 1973.
8. الغالي، كمال، النظام السياسي لإسرائيل، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1969.
9. ابن سيد عبد الرحمان الرفاعي، فؤاد، حقيقة اليهود، دار الشهاب، الجزائر، ط1، 1986.
10. الن، تايلر، تاريخ الحركة الصهيونية، دار الطليعة، بيروت، ط11، سنة 1973.
11. ربيع، حامد، أبعاد في النظرية السياسية، مذكرات كلية الاقتصاد، 1970.
12. ربيع، حامد، التعريف بعلم السياسة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1973.
13. ربيع، حامد، النموذج الإسرائيلي للممارسات السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1975.

14. ربيع، حامد، نظرية التحليل السياسي، محاضرات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1971.
15. ربيع، حامد، الحرب النفسية في الوطن العربي، دار واسط للدراسات والنشر والتوزيع، المنصورة بغداد، 1989.
16. زيتون، محمد محمود، أحلام روتشلد، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1973.
17. صابر، طعيمة، التاريخ اليهودي العام، دار الجيل، بيروت، ط3، ج1.
18. مياسي، إبراهيم، التواطؤ الاستعماري الصهيوني في المشرق، مجلة التاريخ، الجزائر، 1970.
19. محمود، حامد، الدعاية الصهيونية، المكتبة الانجلو مصرية، القاهرة.
20. عمر، عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي، دار النهضة العربية، القاهرة، ط2، 1989.
21. علي، محمد علي، في داخل إسرائيل، كتب قومية، القاهرة.
22. غلمية، نصار، سيطرة إسرائيل على الولايات المتحدة الأمريكية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1981.
23. فلاح، محمود خالد علي، فلسطين والانتداب البريطاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1980.
24. هيكل، بوسف، فلسطين قبل وبعد، الدار العربية للدراسات العربية، القاهرة، ط1.
25. هلال، علي الدين، الاستعمار الاستيطاني في فلسطين (1882-1948)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ج1، 1975.
26. صايغ، أنيس، يوميات هرتزل، المؤسسة الفلسطينية للنشر، 1973.
27. سيد طنطاوي، محمد، بنو إسرائيل في القرآن والسنة، دار حراء، القاهرة، ط1، 1969.
28. وغنر، آبراهام، القرار الإسرائيلي، ترجمة ميخائيل الخوري، دار القدس، بيروت، لبنان، ط/1، 1978.

29. سليمان، مظهر، حكماء في عمل الشر، مجلة العربي، العدد 521، أفريل 2002، عمان، تصدر عن وزارة الإعلام الكويتية.
30. طارق، منير، العنف الهستيري الإسرائيلي وسياسته "محور آخر"، مجلة العربي، العدد 521، أفريل 2002، عمان.

الفهـــرس:

المقدمة: 01

الفصل التمهيدي: جذور الحركة اليهودية

المبحث الاول: اليهود في المشرق وشبه الجزيرة العربية.....07

المبحث الثاني: اليهود والتلمود.....10

المبحث الثالث: اليهود في العالم الاوربي.....13

الفصل الاول: الحركة الصهيونية، مفهومها وتطورها

المبحث الاول: مفهوم الحركة الصهيونية.....17

المبحث الثاني: مؤتمر بال بسويسر1897 وتطور الحركة الصهيونية الى مؤتمر الصلح 1919.....19

المبحث الثالث: الصهيونية من الانتداب 1922 الى قيام دولة اسرائيل 1948.....26

الفصل الثاني: إطار العمل السياسي في اسرائيل

المبحث الاول: جذور العمل السياسي في اسرائيل.

1- مفهوم السلطة.....37

2- خصائص النظام السياسي ومقوماته.....38

3- القرار السياسي.....40

4- النموذج الاسرائيلي للقرار السياسي.....41

المبحث الثاني: إطار الممارسة السياسية.

1- الشرعية.....44

2- الدستور.....45

المبحث الثالث: انواع الممارسة السياسية.....50

المبحث الرابع: تقييم النموذج الاسرائيلي للممارسة السياسية.....51

الفصل الثالث: الظاهرة الحزبية في اسرائيل.

المبحث الاول: خصائص الظاهرة الحزبية.....54

المبحث الثاني: الكتل السياسية في اسرائيل.

I. احزاب اليسار.....56

II. احزاب اليمين.....59

III. الهستدروت.....64

المبحث الثالث: دور الاحزاب السياسية في العملية الاستيطانية.66

الخاتمة: 70

قائمة المصادر والمراجع.....72